

14 June 2012

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٦٢

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد كاري كاهيلوتو..... (فنلندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.12-63772 090414 150414



* 1 2 6 3 7 7 2 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٦٢ لمؤتمر نزع السلاح. ووفقاً لجدول الأنشطة المنقح الوارد في الوثيقة CD/WP.571/Rev.1، ستركز الجلسة العامة اليوم على تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وقبل بدء مناقشاتنا الموضوعية بشأن هذا الموضوع، أود أولاً معرفة ما إذا كان أي وفد يرغب في إثارة أي مسألة أخرى. لا يبدو الأمر كذلك. كما كان الحال بالنسبة لمناقشة ضمانات الأمن السلبية التي عُقدت يوم الخميس الماضي، قدم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، أول أمس، بعض الملاحظات الأساسية التي أشكره عليها وسأتلوها عليكم.

"في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، أن المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف يقتضي الشجاعة السياسية وروح الإبداع والمرونة والزعامة، ودعا إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي ودفْع مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف إلى الأمام وافتتح الاجتماع. وعقدت الجمعية العامة اجتماعاً لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ ترأسه رئيس الجمعية العامة آنذاك، السيد جوزيف دايس من سويسرا. وفي مؤتمر نزع السلاح نفسه، أدلى الأمين العام للمؤتمر، السيد توكايف، ببيان في ١٤ شباط/فبراير من هذا العام فوجه انتباه الأعضاء إلى دعوات السيد بان كي - مون المتكررة إلى اتخاذ مقررات جادة بشأن مستقبل مؤتمر نزع السلاح وقدم عدداً من المقترحات المحددة للمضي قدماً. وقد أصبح تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف بنداً من بنود جدول أعمال الجمعية العامة. ففي قرار الجمعية العامة A/66/66، الذي اعتمد دون اعتراض، حثت الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح على اعتماد وتنفيذ برنامج عمل يمكنه من استئناف العمل الموضوعي بشأن جدول أعماله في أوائل دورته لعام ٢٠١٢. وقررت كذلك أن تستعرض، أثناء دورتها السابعة والستين، التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، وعند الاقتضاء مواصلة البحث عن خيارات لدفع مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف إلى الأمام.

وعند تلخيص الاجتماع الرفيع المستوى، طلب الأمين العام للأمم المتحدة إلى المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح أن يضطلع باستعراض شامل للمسائل التي أثّرت أثناء الاجتماع، بما فيها إمكانية إنشاء فريق رفيع المستوى مؤلف من شخصيات بارزة للنظر بوجه خاص في أداء مؤتمر نزع السلاح.

وأعرب المجلس الاستشاري في تقريره المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١١ عن آراء متضاربة بشأن هذا الفريق وكذلك بشأن تشكيلته الممكنة. ولم تُتخذ بعد أي خطوات إضافية نحو إنشاء فريق شخصيات بارزة.

و لم يُنقح النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح من الناحية الموضوعية منذ بداية المؤتمر بعد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنتزع السلاح، فيما عدا إدخال التغييرات المتعلقة بالعضوية وتفعيل مقرر أُنقح في عام ١٩٩٠ بشأن سير أعمال مؤتمر نزع السلاح بطريقة محسنة وفعالة (CD/1036). فبالإضافة إلى تعديل المواد ٧ و٩ و٢٨ من النظام الداخلي، شمل ذلك المقرر توجيهاً للأمانة لكي تبسط برنامج العمل، بمعنى أن تقوم ببنائه كجدول أنشطة يعطي دلالات عن الأسابيع التي ستحدث فيها تلك الأنشطة.

و تم تناول سير أعمال المؤتمر بطريقة محسنة وفعالة آخر مرة في عام ٢٠٠٢ تحت رعاية منسق خاص هو السفير كاريواواسام من سري لانكا، الذي أفاد بأن مشاوراته لم تسفر عن توافق في الآراء. وترد إشارة إلى تقريره في الصفحات من ١٤ إلى ١٩ من الوثيقة CD/PV.911.

وتشمل المسائل التي أحرى المنسق الخاص كاريواواسام مشاورات بشأنها ما يلي: تطبيق قاعدة توافق الآراء؛ واعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل؛ وتوسيع المؤتمر؛ وأحسن استخدام للآليات المنصوص عليها في النظام الداخلي، خاصة في الوثيقة CD/1036؛ ومشاركة المنظمات غير الحكومية؛ ومدة ولاية الرئاسة؛ ودور الأمانة؛ وإعادة النظر في النظام الداخلي. وما هذه إلا قلة من المسائل المعالجة. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة للمسائل في الوثيقة المشار إليها.

وتمثل مسألة أحيرة ينبغي تناولها عند مناقشة تنشيط مؤتمر نزع السلاح في علاقة المؤتمر بالجمعية العامة والدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنتزع السلاح. إضافة إلى ذلك، فميزانية المؤتمر مدرجة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويجتمع المؤتمر في مباني الأمم المتحدة، ويخدمه موظفو الأمم المتحدة؛ والأمين العام للأمم المتحدة هو الذي يعين مباشرة الأمين العام للمؤتمر، الذي يتصرف كممثل خاص له؛ ويقتضي النظام الداخلي من المؤتمر أن يأخذ في الحسبان قرارات الجمعية العامة بشأن نزع السلاح، رغم أنه غير ملزم بالامتثال لها؛ وهو مطالب بإرسال تقاريره إلى الأمم المتحدة، وقد أصبح ممارسة متبعة أن ينقل المؤتمر نصوص أي معاهدات أو ترتيبات يتخذها أو يعدها إلى الجمعية العامة لاعتمادها رسمياً ثم فتحها للتوقيع، مثلما كان الحال بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

بهذا أحتتم بياني الاستهلاكي الذي قدمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وأشكره عليه. فهذا مقرر في غاية الأهمية. ولن أحاول كرئيس تنظيم المناقشات لأنني أود أن تكون الوفود حرة في تناول المسائل المحددة التي تريد معالجتها، وبالترتيب التي تريد في إطار موضوع التنشيط. وكما فعلت بالنسبة لمواضيع أخرى، أود بهذه المناسبة دعوة الوفود إلى جعل المناقشات تفاعلية قدر الإمكان.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي الإعراب عن تقديره لفرصة تناول مسألة تنشيط هذه الهيئة. فهذه مسألة بالغة الأهمية علينا أن نتناولها بصورة مستعجلة. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. فمنذ أن انضمت أيرلندا إلى هذه الهيئة في عام ١٩٩٩، لم يمر يوم واحد أُجريت فيه مفاوضات. وكلنا نأتي للمشاركة في هذا المؤتمر بتوقعات وأولويات مختلفة. فبالنسبة لأيرلندا، لدينا هدف مركزي واضح فيما يخص السياسة العامة، ألا وهو المضي قدماً بمسألة نزع السلاح النووي، ولم يستطع هذا المؤتمر التحرك في هذا الاتجاه منذ أكثر من عقد من الزمن. وقد بُذلت جهود كثيرة لإعادة المؤتمر إلى عمله، وأود أن أعرب عن تقديري للتخصيص الذي أعده معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وقد رأى وفد بلدي بصيصاً خائفاً من الأمل عند إدراج مشروع المقرر السوارد في الوثيقة CD/1933 في جدول الأعمال عقب مشاورات مكثفة من جانب الرئاسة المصرية. وقد كان ذلك محاولة شجاعة ومبتكرة لكسر الجمود السائد بشأن اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل. ولكن، رغم المرونة وحسن النية التي أظهرها العديد من أجل التصدي للشواغل المعرب عنها، أساساً من جانب وفد واحد، لم يكن هناك أي اتفاق في الأفق.

وقدمت الرئاسة الإثيوبية جدول أنشطة وفر أساس مناقشاتنا اليوم. ويرحب وفد بلدي بالفرصة التي يتيحها هذا الجدول. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لهذه المناقشات أن تخفي الفشل المطلق، وليس الجزئي، الذي عرفته هذه الهيئة حتى الآن في الوفاء بالولاية التي أسندها إلينا المجتمع الدولي. ولا يوجد اختلاف كبير على أننا في مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن نفعل شيئاً ما لتبرير وجود المؤتمر وتكاليفه، رغم أن ذلك يُعد بلا شك عاملاً من عوامل الاختلاف. وإنما الاختلاف أساساً بشأن القيمة التي نوليها لتعددية الأطراف في وقت نحتاج فيه إلى تقوية هياكل تعددية الأطراف إن نحن أردنا المضي قدماً في معالجة القضايا الدولية التي لن نستطيع حلها إلا بالتعاون وقبول مبدأ الأخذ والعطاء الذي يُعتبر، بحكم تعريفه تقريباً، شرطاً لا بد منه في معظم الأحيان لإحراز أي تقدم في المؤسسات المتعددة الأطراف.

والفشل خلال ما يزيد عن عقد من الزمن ليس أمراً عديم الأثر. فلا يمكننا أن نحرز تقدماً في تعزيز مؤسسات الأمم المتحدة أو تعددية الأطراف بشكل عام إذا كانت الهيئة الرئيسية لمفاوضات نزع السلاح مرادفاً للفشل المؤسسي والسياسي. وفيما عدا ذلك، يجب بالتأكيد أن يكون نزع السلاح دعامة محورية لجميع الجهود الرامية إلى تبديد التوترات الدولية من جهة، ولتعزيز التعاون الدولي من جهة أخرى. ومع ذلك، لا يزال هذا المؤتمر يعاني من الشلل. وهذا عزاء لمن لا يضمرون المودة لتعددية الأطراف أو للمسامحة الحميدة للمضي قدماً في مواجهة التحديات المشتركة.

ومن ثم فإننا جميعاً بحاجة إلى التحلي بشيء من التواضع الفكرية. ويرى وفد بلدي، أولاً، أن من المتعذر الدفاع عن المقترح القائل بأن قاعدة توافق الآراء من التشدد بحيث

لا يمكننا مجرد الاتفاق على برنامج عمل. وفيما يتعلق بالقضايا الأساسية - وأيرلندا ترى أن المواد الانشطارية ليست سوى مسألة واحدة من أربع مسائل - يبدو من العيبي أن تكون الأغلبية العظمى من أعضاء المؤتمر راغبة في النظر على الأقل في ما هو ممكن في المفاوضات ولكن لا يمكنها أن تفعل ذلك. فإذا انطبق ذلك على مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ستُصاب بضعف شديد كل الهياكل متعددة الأطراف التي أُنشئت بعد جهد جهيد منذ عام ١٩٤٥. ويكون الزمان والمكان المناسبان للاعتراض أثناء المفاوضات، وليس للحيلولة دون مجرد بدء المناقشات.

ومن المعقول جداً تعيين منسق خاص معني بتوسيع العضوية. فقد طلب عدد من البلدان الانضمام إلى عضوية المؤتمر منذ عدة عقود. وتعمل هذه البلدان بنشاط في عدد من التحديات الأخرى المتعددة الأطراف، بما فيها منتديات نزع السلاح، ومع ذلك فإنها مستبعدة من عضوية هذه الهيئة. ولا يفهم وفد بلدي لماذا لا تُفتح أمام جميع الدول لتشارك مشاركة كاملة ومتساوية هيئة متعددة الأطراف مكلفة بالتفاوض بشأن صكوك لنزع السلاح تعود بالفائدة على جميع الدول. وليس المضي قدماً بمسألة نزع السلاح مزية لا ينبغي أن تتمتع بها سوى مجموعة مختارة، وإنما هو واجب مشترك بين الجميع.

ولتنشيط هذه الهيئة، تؤيد أيرلندا بقوة اتخاذ عدد من الخطوات. فينبغي أن نتفق على توسيع العضوية لتشمل أي دولة عضو في الأمم المتحدة ترغب في الانضمام. وينبغي أن نعزز الروابط بالمجتمع المدني. كما ينبغي أن ننظر بعقلانية إلى إجراءاتنا، بما فيها قاعدة توافق الآراء. وبطبيعة الحال، ينبغي أن نتفق على تنفيذ القرار الوارد في الوثيقة CD/1864، وإلا فالمقرر الوارد في الوثيقة CD/1933، وإلا فإطار جديد متفق عليه؛ ولكن لا يمكننا أن نبقي لا نحرك ساكناً.

ومن الناحية الإجرائية، قد يكمن أحد السبل للمضي قدماً في إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية مكلف بالنظر في مسائل التنشيط ضمن إطار زمني محدد. وتتمثل المسألتان الرئيسيتان في وضع برنامج عمل وطريقة تنفيذه وتوسيع مؤتمر نزع السلاح.

وإذا أخفقنا في ضمان قيام مؤتمر نزع السلاح بمهامه، فإن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، وسيكون على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة على نطاق أوسع أن يتحملوا مسؤولياتهم ويتخذوا الإجراءات اللازمة. وتتضرر الأمم المتحدة وتعددية الأطراف كثيراً إذا لم توجد أي هيئة متعددة الأطراف معنية بالتفاوض بشأن نزع السلاح لمعالجة المجموعة البالغة الأهمية من مسائل نزع السلاح.

وقد عجز هذا المؤتمر لمدة طويلة جداً عن إقرار وتنفيذ برنامج عمل بشأن ما يوصف بالمسائل الأساسية الأربع. لذلك فإن وفد بلدي لا يستبعد أن يستطيع المؤتمر أيضاً إنجاز عمل قيم بشأن مسائل أخرى. والواضح في الأمر هو أننا إما ألا نفعل شيئاً أو يمكننا أن نحاول فعل شيء ما. ووفد بلدي يؤيد بقوة خيار فعل شيء ما. والبديل قائم لهذه الهيئة.

السيد إيوبولوس (الدايمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا الإعلان البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام آيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلدا عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما للانضمام ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ونحن نرحب بإمكانية تبادل الآراء بشأن مسألة تنشيط مؤتمر نزع السلاح في سياق برنامج الأنشطة المعتمد. ولدينا إيمان راسخ بأن النهج المتعدد الأطراف لمعالجة الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار هو أفضل وسيلة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ونؤيد بإخلاص الأمم المتحدة وتعددية الأطراف الفعالة.

وقد أصبح وجود نظام يعمل بشكل سليم أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب الأخطار الجديدة التي تهدد الأمن الدولي. وبالفعل، هذا هو الوقت المناسب لتعزيز وتنشيط الجهود المتعددة الأطراف إذ نعترف جميعاً بأن مشاكل الأمن العالمي اليوم تتطلب حلولاً مبنية على التعاون وتعدد الأطراف.

وما زال المأزق الذي يوجد فيه مؤتمر نزع السلاح يقلقنا بالغ القلق. فالمؤتمر يضطلع بموجب ولايته بدور حاسم في التفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف. وقد أصبح تنشيطه ملحاً أكثر من أي وقت مضى.

وقد سمعنا النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى جميع أعضاء هذا المؤتمر لدعم البدء الفوري للمفاوضات. ونحن ندعم هذا النداء ونؤيده تأييداً كاملاً. ويتحمل جميع الأعضاء مسؤولية ضمان وفاء مؤتمر نزع السلاح بالمهام المنوطة به بموجب ولايته. والأمر بأيدينا حقاً لنعيد إلى المؤتمر الدور المحوري الذي يمكن أن يضطلع به في تعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح.

وبالفعل، استمعت اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة مرة أخرى في الخريف الماضي للنداءات العارمة إلى بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي للمؤتمر أن يعبر اهتماماً لهذا النداء، ونود رؤية متابعة فعالة له. وقد شاركت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى جانب دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة في رعاية القرار المتعلق بتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولاحظنا أيضاً باهتمام مقترحات الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد توكايف.

ونود أن نؤكد مجدداً على تمسكنا منذ عهد بعيد بتوسيع مؤتمر نزع السلاح. ونشدد على أهمية استمرار المشاورات المتعلقة بتوسيع العضوية، كما عبرت عن ذلك فقرات منطوق قرار الجمعية العامة A/66/59 بشأن تقرير دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١١، وندعم بقوة تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

ونقدر كذلك أيما تقدير التنسيق الوثيق والمستمر للرئاسات الست، الذي يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في عملنا. والجهد المشترك لإضفاء بعض النظام المفيد على إجراءات المؤتمر، الذي أسفر عن جدول أنشطة يمتد إلى ما بعد فترة ولاية رئاسة واحدة، وهي أربعة أسابيع، يشكل خطوة نرحب بها في الاتجاه الصحيح. واتساقاً منا مع تعاوننا مع المجتمع المدني، نحرص أيضاً على استكشاف سبل تعزيز صوت المنظمات غير الحكومية وإشراك مؤسسات البحوث في عمل مؤتمر نزع السلاح.

ولم يقلل التزامنا بمؤتمر نزع السلاح. ونحن، في الوقت نفسه، على وعي بأن اعتماد برنامج عمل سيقضي جهوداً سياسية مستمرة. وإذا استمر هذا الجمود، سيفكر المجتمع الدولي بشكل متزايد في خيارات وسبل أخرى لضمان إحراز تقدم في عدم الانتشار ونزع السلاح المتعددي الأطراف.

ونحن نعترف بالشواغل الأمنية لجميع الدول ولكننا في الوقت نفسه نؤمن بإيماناً راسخاً بأن قاعدة توافق الآراء يجب ألا تُستعمل استعمالاً سيئاً. لذلك نهبب بجميع الوفود في مؤتمر نزع السلاح أن تظهر بعض المرونة التي نحتاجها جميعاً إن أردنا التغلب على هذا الجمود الذي دام طويلاً.

وكما أشرنا في بياناتنا السابقة، تتمثل أولى أولوياتنا في البدء الفوري للعمل الموضوعي من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل بالاستناد إلى المقرر الوارد في الوثيقة CD/1864. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف عمله دون تأخير. ونحن في أمس الحاجة إلى إحراز تقدم متعدد الأطراف بشأن المسائل الحاسمة المدرجة في جدول أعمالنا منذ وقت طويل، وإلى قيام المؤتمر بما أنشئ لأجله.

السيد شتروهاال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أوجه كلمتي إلى المؤتمر وأشكركم على طريقتكم اللطيفة في تقديمي. ودعوني أؤكد لكم تعاوني الكامل وأشكركم أيضاً على تقديمكم هذه البنود. واسمحوا لي أن أضيف بعض الأفكار إلى البيان الذي أدلي به قبل قليل باسم الاتحاد الأوروبي، والذي يؤيده وفد بلدي بطبيعة الحال، لأننا نرى أن مسألة تنشيط آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة مسألة ذات أهمية خاصة كما أنها مناسبة. ويعرب وفد بلدي عن امتنانه للفرصة المتاحة لمعالجة هذه المسألة هنا في المؤتمر. وعلاوة على ذلك، يبدو، بعد الاستماع باهتمام لمقدمتكم، أن هذه أول مرة تُثار فيها هذه المسألة منذ ١٠ سنوات، مهما بدا ذلك غريباً. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للرؤساء على الجهود التي سبق أن بذلوها هذه السنة والتي تهدف جميعها إلى كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ويشمل ذلك عبارة تقدير للأمين العام على أسئلته وأفكاره التي وجهها إلينا عند بداية دورة هذا العام.

ويرى وفد بلدي أن استمرار إخفاق المؤتمر في الوفاء بولايته كهيئة للتفاوض لا يمكن أن يُفسر تفسيراً ذا بعد واحد. فالمشكلة ذات جذور عميقة ومعقدة؛ ولكننا، للأسف، تجنّبنا لمدة طويلة جداً التفكير بشكل دقيق وصادق ومركز في الأسباب الجذرية لهذا المأزق.

وقد آن الأوان للنظر بجديّة في الأسباب السياسيّة الأساسيّة واستخلاص الاستنتاجات الضروريّة فيما يتعلّق بمستقبل هذه الهيئة ومستقبل مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وتتخذ النمسا موقفاً واضحاً من أن ١٥ عاماً من الشلل الذي تعاني منه هذه الهيئة، التي أُسندت إليها كما نعلم جميعاً ولاية التفاوض بشأن المعاهدات الدوليّة لتزع السلاح، حالة لا يمكن قبولها أو تبريرها. وقد تحدثت وفود كثيرة عن انعدام الإرادة السياسيّة للخروج من المأزق، إن لم أقلّ الشجاعة السياسيّة، حسب ملاحظات الأمين العام التي أشرت إلىها قبل قليل. ونحن، على العكس، مقتنعون بأن الإرادة السياسيّة للمجتمع الدولي على نطاق واسع هي المضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لتزع السلاح دون مزيد من التأخير. وكما أشرت في البيان الذي أدليت به في بداية هذا العام، أظهرت الجمعية العامة أيضاً بوضوح في دورتها السادسة والستين أن المجتمع الدولي لم يعد يطيق الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح.

وليس السبب في ذلك هو قلة المقترحات؛ فقد وضع مختلف أصحاب المصلحة عدداً وافراً منها على الطاولة خلال السنوات الأخيرة، بما فيها مقترحات يُحتفظ بها لتُدرج في استعراض شامل لهياكل عمل المؤتمر وسبله وإجراءاته، ولا يتوقف ذلك إلا على قرار من أعضاء المؤتمر. وقدم وفد بلدي دعماً متسقاً لجميع هذه الجهود. لذلك، دعوني أذكر بإيجاز بموقفه من ثلاثة عناصر رئيسية سيكون على إصلاح شامل لمؤتمر نزع السلاح من الناحية الإجرائية أن يعالجها:

أولاً، فيما يتعلّق بالنظام الداخلي، أسيء استعمال قاعدة توافق الآراء باستمرار بغية إنشاء عوائق إجرائية مجرد بدء المفاوضات الموضوعية. والبحث عن توافق الآراء عملية قيمة، ولكنها ينبغي بطبيعة الحال أن تركز على جوهر مفاوضات نزع السلاح. وينبغي أن توضع المسائل الإجرائية مثل برنامج العمل بين أيدي الرئاسات، لتعكس نظرة عامة، ولكن ليس بالضرورة توافقاً رسمياً للآراء.

وتتمثل المسألة المهمّة الثانية في توسيع عضوية المؤتمر. ونزع السلاح لا يهمهم، ولا ينبغي أن يهمهم، مجموعة من الدول دون سواها. فربما كانت تلك هي الحالة خلال الحرب الباردة. أما الآن فتقع مسؤولية القضايا الأمنية على عاتق المجتمع الدولي ككل. والحجج المستخدمة لرفض قبول أعضاء جدد هي نوعاً ما أوضح علامة على أن مؤتمر نزع السلاح لم ينتقل إلى واقع القرن الحادي والعشرين.

ثالثاً، لا يوجد تفاعل منظم ومستمر للمؤتمر مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغير ذلك من أصحاب المصلحة. فلا يمكن للمؤتمر ككل ولجميع الوفود المشاركة فيه إلا الاستفادة من مزيد من المساهمات والخبرات والتدقيق من شركاء المجتمع المدني. ولكن، لسوء الحظ، يبدو أن هذه الجوانب بالضبط هي ما يود بعض الأعضاء إبقاءه خارج المؤتمر. وسيرحب وفد بلدي طبعاً بتعيين منسق أو مجموعة أصدقاء أو فريق عامل أو أي جهة لإحراز

تقدم بشأن هذه المسائل. ولكن لا توجد أسباب كثيرة للتفاؤل بأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إحراز تقدم هام وفي الوقت المناسب.

ورغم كل الجهود المبذولة لإصلاح هذه الهيئة المتعددة الأطراف، يؤمن وفد بلدي إيماناً قوياً بأننا دخلنا مرحلة يجب أن يطغى فيها اعتبار واحد على جميع الاعتبارات الأخرى، وهذا الاعتبار هو بدء العمل دون مزيد من التأخير بشأن العمل الموضوعي المتأخر عن مواعده بشأن مسألتي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار العاجلتين. وأوضحت الدورة السادسة والسنتين للجمعية العامة مرة أخرى أن هذا المنظور مشترك بين عدد متزايد من الوفود. وأعربت مراراً وتكراراً عن شواغلها في هذا الصدد، وكذلك فعل الأمين العام للأمم المتحدة، بوسائل منها عملية الاجتماعات الرفيعة المستوى التي أشترتم إليها في بداية هذه المناقشة.

وقامت وفود المكسيك والنرويج والنمسا بمحاولة جديّة خلال الدورة السادسة والسنتين للجمعية العامة للمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وسيظل وفد بلدي يتابع هذه المسألة ويستكشف جميع المسارات المحتملة التي يمكن كذلك أن تساعد على تحقيق هذا الهدف. وتؤمن النمسا بتعددية الأطراف الممكنة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويلتزم وفد بلدي بالعمل مع جميع الشركاء المعنيين في اعتقاد راسخ منه أن نزع السلاح المتعدد الأطراف ضروري أكثر من أي وقت مضى ويمكن.

السيد خيل كاتالينا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود قبل كل شيء أن أعرب عن دعم وفد بلدي الكامل للبيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

فالمعنى الإيتيمولوجي لكلمة "revitalize" هو بث روح جديدة في الشيء. ويُفترض من ذلك أن الشيء المعني، وإن لم يكن كائناً حياً إلا بالمعنى المجازي، مثل هذا المؤتمر، كان حياً في وقت من الأوقات ثم وهن بعد ذلك وهو الآن سقيم. وسبب اجتماعنا اليوم للحديث عن تنشيط مؤتمر نزع السلاح هو أننا متفقون جميعاً على أنه مريض. ولكن ليس من الواضح تماماً أننا جميعاً نريد أن نشفيه من مرضه. فقد انقطعت أنفاسنا ونحن نردد أن المؤتمر هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وفي غضون ذلك، لم يتفاوض هذا المنتدى الوحيد على شيء خلال العقود الثلاثة الماضية.

هذه بالذات هي المشكلة التي ابتلي بها المؤتمر؛ فهو لا يتفاوض على شيء. وكلنا نعلم ذلك. والعلاج إذاً بسيط جداً: ابدؤوا المفاوضات. لا شك في ذلك. ومع ذلك، فبدلاً من مناولة الدواء الذي سيشفى المؤتمر من أمراضه، وأعني بدء المفاوضات، نصر على إعطائه دواءً وهمياً. والخوض للمرة الألف في مناقشة الموضوع القديم نفسه، كما فعلنا هذا العام، لا يعدو عن كونه تقديم دواء وهمي.

فهذا الإصرار العنيد على إعطاء المريض، أي المؤتمر، دواءً غير فعال لا يشفيه بل يمكن أن يقيه متشبهاً بالحياة لبعض الوقت فقط تجعلني أفكر في أننا ربما لا نريده أن ينتعش.

وربما نحب أن نراه يعرج ويحشرج. ومن البديهي أننا، إن واصلنا على هذا المنوال ١٥ عاماً أخرى، سيأتي يوم نفقد فيه المريض.

ولتفسير مصدر مرض "عدم التفاوض" هذا الذي أثبتني به هذا المنتدى، ينقسم الأطباء الحاضرون إلى مدرستين فكريتين. واحدة تلوم النظام الداخلي الذي يسهل عرقلة أي بدء للمفاوضات. والأخرى تلوم انعدام الإرادة السياسية: لا تتفاوض ببساطة لأننا لا نريد التفاوض، وهذا كل ما في الأمر.

والواقع، كما نعلم جميعاً، هو أن كلا السببين وجيهان. ودعونا لا ننسى أن هناك سبباً ثالثاً هو انعدام الإرادة السياسية لتغيير النظام الداخلي.

والإرادة السياسية في رأيي مفهوم واسع جداً بحيث لا يمكننا أن نتناوله هنا في هذا المنتدى. ومن جانب آخر، أعتقد أننا إذا كانت رغبتنا في تنشيط المؤتمر حقيقية وصادقة، عندئذ يمكننا ببساطة أن نستبعد فكرة إصلاح النظام الداخلي.

ويتضمن النظام بحسب رأيي خلافاً واضحاً في ثلاثة أشياء: نظام الرئاسات (المادة ٩)، والحاجة إلى اعتماد برنامج عمل كل عام (المادة ٢٨)، وقاعدة توافق الآراء (المادة ١٨). وسأخصص بياني اليوم لهذا العنصر الأخير إذ أعتقد أنه أحد الأسباب الرئيسية للشلل الذي نعيشه. وأحتفظ بحقي في الحديث عن المسألتين الأخرين، إلى جانب آخرين، في الاجتماع الثاني الذي سنعقده بشأن هذا الموضوع.

فالمادة ١٨ من النظام الداخلي تنص على أن يضطلع المؤتمر بعمله ويعتمد مقرراته بتوافق الآراء. ولا يساعد أي شيء آخر في هذه المعايير على تعريف "توافق الآراء" أو يعطي أي فكرة عن طريقة تحقيقه جوهرياً. ومن ثم يجب أن نستنتج أن توافق الآراء في المؤتمر مطابق للخصائص الاعتيادية والعامية لهذه الطريقة الخاصة في اعتماد المقررات في أي منتدى متعدد الأطراف: اتفاق عام يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية دون تصويت.

والبحث عن توافق الآراء صالح للمفاوضات المتعددة الأطراف. فعند الاقتراب من اتخاذ مقرر حساس، قد يكون أحياناً من الأسهل سياسياً التزام الصمت بدلاً من التصويت. والبحث عن توافق الآراء يجنب ظهور أقليات معارضة، ويحد من الآراء الأكثر تطرفاً، ويسمح بالوصول إلى اتفاق عالمي، وهذا أمر مهم على الخصوص بالنسبة لمواضيع مثل تلك المعهود بها إلى مؤتمر نزع السلاح.

وقد عادت قاعدة توافق الآراء بفوائد حمة على هذا المؤتمر طوال تاريخه، كما يمكننا رؤيته من سنوات عمله الخمس الأولى. ويجب ألا ننسى أن المؤتمر انتُقد في الثمانينيات أيضاً ولكن النقد كان يوجه للوتيرة البطيئة للمفاوضات، وليس لغيابها الكامل.

وهكذا فإن المشكلة، على ما يبدو، لا تكمن في استخدام قاعدة توافق الآراء وإنما في أننا انحرفنا، ربما بشكل نهائي، عن روحه الأساسية. ووفقاً لما قاله الخبير القانوني الفرنسي

جون - فرانسوا غيلوديس، وهو أحد القلائل الذين درسوا هذه المشكلة بشيء من التعمق، لا يعمل هذا المؤتمر وفقاً لقاعدة توافق الآراء. فهو يطبق نوعاً صارماً من أنواع قاعدة الإجماع ويمنح في الواقع، لبعض أعضائه على الأقل، حق الفيتو. ودعونا لا ننسى أن حق الفيتو والشلل متلازمان، كما رأينا في كثير من الأوقات في تاريخ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقد استخدم هذا الحق الافتراضي في الفيتو عضو في هذا المؤتمر لانتهاج سياسة متعمدة لعرقلة أعماله، بينما ينظر آخرون إلى هذا الوضع بشيء من الإحباط ولكن دون أدنى استياء أو قلق. وهؤلاء هم الذين يرون أن نزع السلاح يستغرق الوقت بالضرورة وأن كل ما علينا أن نفعله هو أن ننتظر نزول هذا المن، أي الإرادة السياسية، من السماء لحل مشاكلنا.

غير أن عبارة "الإرادة السياسية" غامضة ويلفها الضباب. وهي تندرج بسهولة زائدة عن اللزوم في الخطاب السائد في هذا المؤتمر. ويُعدّ عزي شلل هذا المنتدى لانعدام الإرادة السياسية بمثابة تبديد لمسؤوليات الدول (وهي كثيرة) في السحابة المفاهيمية المبهمة التي تغطي هذه القاعدة.

ونحن المندوبون المشاركون في هذا المؤتمر لا يمكننا أن نكون حافزاً لإرادة سياسية غير موجودة. ولكن، هل يمكننا أن نغير النظام الداخلي بحيث لا تبقى عائقاً وإنما تصبح أداة للتفاوض؟

وأرى أننا لكي نعيد دينامية توافق الآراء التي تقوم عليها هذه الهيئة (والتي حل محلها مفهوم الإجماع الصارم)، ما علينا حقاً إلا أن نعلم التغييرات المناسبة لجعل توافق الآراء ذا علاقة باللجوء إلى التصويت، حتى وإن لم يكن هذا الأخير سوى ستار خلفي.

فاعتماد حكم للتصويت، حتى كأقصى خيار للمسائل غير الموضوعية فقط، وحصرياً بعد عدد كافٍ من محاولات التوصل إلى توافق في الآراء، سيعزز دينامية التفاوض، التي اختفت تماماً من هذا المنتدى. ومن شأن هذا الأمر أن يجعل كل وفد يواجه إمكانية إيجاد نفسه ضمن أقلية، حتى ولو كانت هذه إمكانية ضئيلة. ومجرد كون هذا السيف مسلطاً على الرقاب سيزيد من إمكانيات التوصل إلى تسويات.

ومع إجراء بعض التغييرات الطفيفة، يمكننا الحصول على بعض النتائج الملموسة. ولكن لنفعل ذلك يجب أن نكون قادرين على حل معضلة توافق الآراء: تلك الواردة في المادة ٤٧ من النظام الداخلي التي تنص على أن أي إصلاح للنظام لا يمكن أن يحدث إلا بتوافق الآراء.

وهكذا نكون أمام تناقض ظاهري: لا يواجه المؤتمر مشكلة انعدام الإرادة السياسية فحسب، ولا النظام الداخلي فحسب، بل المشكلة التي يواجهها هي انعدام الإرادة السياسية لتغيير النظام الداخلي؛ وهذا النظام بدوره يحافظ على انعدام الإرادة السياسية ويضخمه بل يبرره.

فهل ستظهر في يوم من الأيام هذه الإرادة لتغيير الإجراءات؟ أود أن أستشهد بكلمات احتتم بها دوما روايته "كونت مونتي كريستو"، وهي كلمات متفق على أنها غير قابلة للترجمة إلى الإسبانية: "انتظر ولا تفقد الأمل". ووفروا لنفسكم أسباب الراحة لأن الانتظار قد يطول.

السيدة أندرسون (كندا) (تكلمت بالفرنسية): شكراً السيد الرئيس. لقد جاء اجتماع اليوم في الوقت المناسب، في وقت نواجه فيه مرة أخرى عوائق تمنع مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بالدور الذي أنيط به كمنتدى للتفاوض.

ولم يستطع مؤتمر نزع السلاح حتى الآن الوفاء بولايته. والأغلبية الساحقة من الدول الممثلة هنا لديها الإرادة السياسية اللازمة لاستئناف العمل الموضوعي. وقد أظهرنا أننا مستعدون لإيجاد الحلول وفسح المجال لإحراز تقدم حقيقي في إطار دعمنا لبرنامج العمل الذي اقترحه الرئيس المصري. وتظهر هذه الإرادة السياسية نفسها داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي اعتمدت القرار ٦٦/٦٦ بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وتعترف كندا بعدم وجود حلول سحرية وبأن من غير الممكن إيجاد حل لهذا الوضع بمجرد التحسر على الجمود المستمر.

السيد الرئيس، من السبل التي ينبغي أن تشد اهتمامنا إصلاح الإجراءات. فعند صياغة ولاية مؤتمر نزع السلاح في الستينيات، كانت الجهات الراعية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تعيش وتعمل في خضم الحرب الباردة. ورغم أن السياق السياسي العالمي تغير كثيراً، فإن إجراءات مؤتمر نزع السلاح لم تتطور تبعاً لذلك. ومن المؤكد أن مجرد تسوية المسائل الإجرائية لن يسمح بحل جميع مشاكل المؤتمر، لكنه يمكن أن يساعدنا على إحيائه بحيث يكون أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات الراهنة وبث الثقة والإرادة السياسية اللازمتين لفرض مصلحتنا الجماعية المتمثلة في بناء عالم أكثر سلامة وأماناً.

ونعتقد أن الوقت قد حان لتحديث مؤتمر نزع السلاح وقواعده.

(تابعت بالإنكليزية)

تدعم كندا مقترح الأمين العام للمؤتمر الداعي إلى تعيين منسق خاص للنظر في النظام الداخلي رغم أننا، مثل وفد النمسا، ندرك أن ذلك من غير المرجح. ويمكن أن يُكَلَّف المنسق الخاص بالنظر في ممارسات الماضي والحاضر المتعلقة بتنفيذ النظام الداخلي لتحديد ما إذا كانت الدول الأعضاء يمكن أن تدخل تغييرات لتسهيل استئناف العمل الموضوعي. ويمكن للمنسق أيضاً أن ينظر في الحاجة إلى إجراء استعراض كامل للنظام الداخلي كما يمكن أن ينظر في نطاق هذا الاستعراض.

ومن المسائل التي يمكن أن ينظر فيها المنسق قاعدة توافق الآراء. فاستخدام قاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح تحول تدريجياً عن قصده الأصلي المتمثل في حماية مصالح الأمن القومي لجميع الدول. وإذا واصلنا تطبيق توافق الآراء ليس على المسائل الموضوعية

فحسب، بل أيضاً على المسائل الإجرائية، فإن هذه الهيئة لن تعمل بفعالية أبداً. وينبغي أن ينظر المنسق أيضاً في ممارسات الماضي والحاضر المتعلقة بإقرار برنامج العمل. فالغرض ببرنامج العمل هو دعم العمل الموضوعي للمؤتمر. ومع ذلك فإن البعض يستعمله حالياً كأداة لمنع أي عمل ذي معنى.

وينبغي ألا ننسى أن النظام الداخلي لا يحتوي على أي بند يمنع المؤتمر من العمل في غياب برنامج عمل متفق عليه. والواقع أن المؤتمر أظهر فيما مضى قدرته على العمل بشكل جيد دون برنامج عمل. فلماذا فرضنا هذا العبء الإضافي على أنفسنا؟ إذا كنا لا نستطيع العودة إلى القصد الأصلي للنظام الداخلي، فربما قد آن الأوان للنظر في الحاجة إلى برنامج عمل سنوي. وقد يخدم أغراضنا على نحو أفضل برنامج أعمال متجدد يُستعرض بانتظام.

ونحن نتفق مع الأمين العام للمؤتمر على أن الرئاسة بالتناوب تحد من قدرتنا على التعمق في العمل. فشهر واحد لا يوفر ما يكفي من الوقت لكي يجري الرئيس المشاورات اللازمة ويبيّن الجسور الصحيحة ويحدد وجهة للمؤتمر. وينبغي أن ننظر فيما إذا كان من شأن تمديد ولاية الرئيس أو تغيير طريقة اختيار الرئيس أن يعود بالفائدة على المؤتمر.

وإلى جانب مدة ولاية الرئيس، يجب أن ننظر إلى المكلف بالولاية. فكندا ترى أن مصداقية هذه المنظمة تتضرر عندما يشغل الولاية ممثلو دول تبين لمجلس الأمن أنها لم تمثل للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار. والمؤسسات ليست منقوشة على الصخر؛ بل ينبغي لها أن تتكيف مع الحقائق الحديثة، ولكن المؤتمر لم يفعل ذلك. وإذا كنا غير قادرين على حل المسائل الموضوعية التي تشدنا إلى الوراء، فمن المبرر النظر بجدية في العوائق الإجرائية التي تسهم في هذا الجمود.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه أول مرة يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في هذه الدورة، أسمحوا لي أن أهنئكم بتوليكم دور رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم وللرؤساء الآخرين تعاوننا ودعمنا الكاملين في مساعيكم لدفع المؤتمر إلى الأمام.

وفي وقت سابق من هذه السنة، وجه وزير خارجية ماليزيا كلمة لهذا المؤتمر أبرز فيها شواغل ماليزيا بشأن الجمود في المؤتمر. واليوم، لم يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق بشأن برنامج عمله رغم الجهود التي بذلتها الرئاسة المصرية بعرض الوثيقة CD/1933/Rev.1، التي لم تحقق للأسف توافق الآراء المطلوب.

ورغم تلك النتيجة، تبقى ماليزيا مستعدة للتعاون مع جميع الدول الأعضاء لدفع أعمال مؤتمر نزع السلاح إلى الأمام. وكلنا بحاجة إلى إعادة النظر في أساليب المؤتمر وفي موقفنا الخاص بغية ضمان أهمية المؤتمر بوصفه منتدى المجتمع الدولي المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح.

ويرى وفد بلدي أن موضوع تنشيط مؤتمر نزع السلاح موضوع هام يمرر إدراجه في جدول أنشطة المؤتمر. وإذا كنا نريد للمؤتمر أن يمضي إلى الأمام، علينا أن نحل سياسياً منازعات نزع السلاح الحالية التي عرقلت المؤتمر. وعلينا أن نكون صادقين ونسأل أنفسنا عما إذا كانت صعوباتنا الفردية مهمة حقاً بالقدر الذي نراه.

وعلى المؤتمر أن يستكشف جميع السبل المتاحة للمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح. ويؤكد وفد بلدي مجدداً دعمه لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، ونرى أن هذه طريقة عملية للمضي قدماً ولتنشيط مؤتمر نزع السلاح. ويمكن أن تكون الدورة الاستثنائية، التي يحضرها مندوبون على جميع المستويات، الرخم الذي نحن بحاجة إليه لدفع مؤتمر نزع السلاح إلى الأمام. وقد يكون بإمكاننا أيضاً أن نواصل المشاورات الرفيعة المستوى التي بدأها الأمين العام في عام ٢٠١٠. ويجب أن يكون أعضاء المؤتمر مبدعين ومجددين وقادرين على قبول الأفكار الجديدة في بيئة عالمية نشيطة ودائمة التغيير. وسيكون من الضروري أيضاً أن ننظر عن كثب في سبل العمل المتبعة حالياً بغية تقييم فعاليتها؛ وتنشيطها؛ وعند الاقتضاء التخلص منها واستحداث سبل جديدة.

ومن هذا المنطلق، أود، لكي يمضي المؤتمر إلى الأمام، أن أؤكد مجدداً المقترح الذي قدمه وزير خارجية ماليزيا في شباط/فبراير الماضي. أولاً، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تبين إرادة سياسية قوية واستعداداً لإيجاد حلول وسط ولممارسة أقصى قدر من المرونة بغية بدء العمل الموضوعي في المؤتمر. ثانياً، ينبغي أن تُوسَّع عضوية المؤتمر. وسيضمن ذلك التزاماً أكبر من الأعضاء ليؤدوا دورهم ويتصدوا جماعياً لمسألة نزع السلاح وعدم الانتشار. ثالثاً، ينبغي زيادة التفاعل مع المجتمع المدني من أجل تعزيز مبدأ الانفتاح والشفافية والشمول.

وفي هذا الصدد، نهب بأعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يكونوا أوفياء لمبدأ عدم التمييز ويشجعوا زيادة شمول المنتدى وانفتاحه. ونعتقد أن انتقاء بعض الأطراف أو المجموعات لن يسفر عن أي نتائج إيجابية، ونأمل في أن تُبذل كل الجهود لمراعاة شواغل جميع الأعضاء. وينبغي أن تركز هذه الجهود على تحقيق توافق الآراء، بالاستناد إلى النظام الداخلي، من أجل ضمان قبوله من جميع الدول.

وفي الختام، دعوني أؤكد لكم استعداد وفد بلدي للعمل معكم ومع الأعضاء الآخرين في المؤتمر بغية تحقيق نتائج إيجابية وناجحة في هذه الدورة.

السيد فاليم غيريرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، ترحب البرازيل بهذه الفرصة لتبادل الآراء بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح. ونحن، كما قلنا من ذي قبل، نرى مزايا في هذه المناقشات المواضيعية، ليس أقلها أنها كانت مفيدة بشأن سبب فشلنا حتى الآن في الاتفاق على برنامج عمل موضوعي. وربما لو حصلنا على التشخيص الصحيح، قد نكون قادرين على تطبيق العلاج الذي سيقربنا من كسر هذا الجمود.

والشيء الذي أصبح واضحاً في مناقشاتنا الأخيرة هو أن الدول عندما تريد بدء المناقشات الموضوعية بشأن مسألة معينة، فإنها لا تأبه بانعدام الدقة أو الوضوح في ولاية التفاوض، ولكنها عندما لا تريد بدء هذه المفاوضات، فإنها تصر على الدقة والوضوح في ولاية التفاوض، وتعزف عن مغادرة أي غرفة بسبب الغموض، سواء كان بناءً أو غير بناءً.

والحجج التي تُساق للدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن موضوع من المواضيع هي نفسها التي تُساق لمنع التقدم بشأن موضوع مختلف. فعلى سبيل المثال، أُثرت قبل بضعة أيام نقطة مفادها أن من الخطأ إرجاء عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلى أن تتوفر شروط الاستقرار الضرورية في المنطقة. ورغم أننا نتفق تماماً مع النقطة المثارة، فالواقع أن الحجة نفسها، ألا وهي انعدام شروط الاستقرار الضرورية، تُساق للحيلولة دون بدء مناقشات ومفاوضات جدية بشأن صك دولي لحظر الأسلحة النووية.

وقد ركزت جهود المجتمع الدولي في مجال حظر الأسلحة وتنظيم استخدام الأسلحة على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التي يسفر استخدامها العشوائي عن نتائج إنسانية غير مقبولة. والأسلحة الوحيدة التي لم تشملها هذه الجهود، والتي تدخل في كلتا الفئتين، هي أفتكهم جميعاً، أي الأسلحة النووية.

وكما سبقت الإشارة بما فيه الكفاية، تشكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عنصراً أساسياً في أي اتفاقية للأسلحة النووية. ولو أنشأنا هنا في المؤتمر صلة ذات مصداقية بين الاثنين، لربما اقتربنا أكثر من إبرام اتفاق بشأن برنامج عمل يوضح أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ستؤدي، بدرجة من التلقائية، إلى مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية. وليس لدينا أي مقترح ملموس في هذه المرحلة، ولكننا نرى أن الفكرة تستحق البحث.

وما يبدو واضحاً لنا في هذه المرحلة هو أن الصعوبات التي نواجهها في هذا المنتدى لن يتم التغلب عليها في أماكن أخرى ما لم يكن جميع أصحاب المصلحة المهتمين حاضرين. ونحن نتفهم نفاذ الصبر الناتج عن ١٥ عاماً من الخمول، ولكننا، في الوقت نفسه، مطالبين بإجراء دراسة متأنية لنواحي القصور والمطبات المحتملة لنقل مفاوضات نزع السلاح إلى أي مكان آخر.

السيدة فوكوفيتش (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعيد التأكيد، باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، على دعمنا الكامل لعملكم في منتصف مدة رئاستكم. ونود أن نشكركم على الأسلوب الجامع والشفاف الذي تؤدون به مهام رئاستكم، وعلى تفهمكم للاهتمام المستمر بتوسيع المؤتمر. وكما أشرتم في بيانكم الافتتاحي، هذا المنبر هو المكان الوحيد الذي يحظى فيه أي بلد، بصفته عضواً في مؤتمر نزع السلاح، بحق دائم في المشاركة على قدم المساواة مع البلدان الأخرى في المفاوضات بشأن صكوك جديدة محتملة في مجال نزع السلاح النووي.

وموضوع اليوم هو تنشيط مؤتمر نزع السلاح، ونحن نشيد بالرؤساء الستة والأعضاء لتخصيصهم جلسيتين عامتين لهذا الموضوع. ومسألة توسيع المؤتمر في المرة المقبلة ليست سوى جزء من معضلة التنشيط الأوسع نطاقاً. والمجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، التي تتألف من ٣٨ دولة من جميع الأقاليم، لديها اهتمام مشترك قوي بهذا الموضوع. ونحن نرى أن الوقت قد حان للنظر في طريقة العمل الداخلية لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف عامة، وفي مؤتمر نزع السلاح خاصة، نظراً إلى وضعها وولايتها الفريديتين.

ونحن ننتظر بكثير من الاهتمام التقييم المفصلي لمؤتمر نزع السلاح الذي يُتوقع صدوره الخريف المقبل خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في اللجنة الأولى، استناداً إلى القرار ذي الصلة المتعلق بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، الذي اعتمد بتوافق الآراء.

وما نفهمه من تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح هو، قبل كل شيء، الشروع في تنفيذ ولايته، أي بعبارة أخرى، الشروع في مفاوضات بشأن صكوك لمراقبة الأسلحة ونزعها تكون ملزمة قانوناً وهنا أود أن أضيف وأشدد على أن جميع الدول المعنية يكون لها الحق المشروع في المشاركة على قدم المساواة. وكما سبق أن أشار زميلنا المراقب، السيد وزير خارجية إستونيا، في الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر خلال الجزء الرفيع المستوى هذا العام، نحن نعتبر أن المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالقضايا النووية، وأمن الفضاء، ومجموعة مختلفة من المسائل ذات الصلة التي تؤثر على العالم بأسره لا ينبغي أن تقتصر على ٦٥ بلداً فقط. ويتضمن جدول أعمال المؤتمر شواغل عالمية، وينبغي التفاوض على هذه الشواغل على أساس غير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف. ونحن لا نرى أي سبب أو مبرر أخلاقي لعدم السماح لأية دولة مهتمة بالمشاركة في مناقشات نزع السلاح مشاركة تامة ومتساوية، والمساهمة في أهدافها. وتخضع المفاوضات والتوسيع، على السواء، لتوافق آراء الأعضاء الحاليين. وغني عن القول، إذن، إننا في حالة جمود مزدوج، موضوعي وإجرائي. ولن يكون التنشيط كاملاً أو فعالاً إذا لم تُعالج هاتان المسألتان.

وتود مجموعتنا في هذا الصدد أن تؤكد من جديد على دعمها القوي للخطوات الملموسة المطروحة للدراسة، كما وردت في الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام، السيد توكايف، أمام المؤتمر. وكما ذكرنا سابقاً، فإننا نؤيد تماماً التقييم الذي أفاد فيه بأن التقدم الإجرائي يتلزم مع التقدم السياسي، بل أنهما يوطد بعضهما بعضاً. ونحن بالتالي نحث الأعضاء الحاليين على دراسة هذه المسائل، وتحديدًا نشاط الرئاسة وهيكلها، وعضوية المؤتمر وجدول أعماله، من خلال تعيين ثلاثة منسقين خاصين لكل موضوع من هذه المواضيع، منهم منسق خاص لعملية توسيع العضوية.

ولا بدّ من توجيه الشكر إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لما قدمه من مساهمات قيمة، بما في ذلك اليوم. ودعوني أذكركم بالصورة التي استخدمتها المديرية السابقة

لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الدكتور لويس، لتصف بوضوح قدم آلية الأمم المتحدة لتزع السلاح التي يشكّل مؤتمر نزع السلاح محركها الرئيسي. وتصوروا سيارة صنّعت في عام ١٩٧٨ وأبقى صاحبها عليها حتى عام ١٩٩٦، ثم أضاف إليها قطعاً جديدة في عام ١٩٩٩، لكنه لم يستخدمها منذ ذلك الحين. هذا هو الحطام الذي نستقله الآن. والدول المراقبة التي تحب تصنيف نفسها كدول متفائلة مستعدة لإضافة أجزاء جديدة.

السيدة آدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، دعوني بداية أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

سنركّز اليوم على السبل المحتملة لتنشيط آلية نزع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. ومن الواضح جداً أن المؤتمر حقق نتائج مهمة في الماضي، لكن هذا الجمود المطول قد زرع الثقة في هذه الهيئة التي كلّفناها التفاوض بشأن اتفاقات مراقبة الأسلحة.

وتآكل هذه الثقة أفضى إلى انتقال معالجة مواضيع مهمة كحظر الألغام الأرضية إلى خارج هذا المنبر، وتوقفت معالجة مسائل أخرى كان ينبغي التفاوض عليها، وعلقت في شبك النظام الداخلي المفترض أنه وُجد لمساعدتنا.

ولكي يكون أي نقاش مجدياً، ينبغي أن يتناول، قبل كل شيء، الأسباب التي تجعل هيكل نزع السلاح يخلدنا. فقد تم تصور آلية نزع السلاح، التي أنشأتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرّسة لتزع السلاح في عام ١٩٧٨، كعملية مشتركة تتألف من ثلاث هيئات منفصلة ولكن متكاملة فيما بينها، ومعنية بمسائل نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة.

وتقرر في هذه الدورة الأولى أن هيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح ينبغي أن تكون هيئة تداولية، وجهازاً فرعياً للجمعية العامة تكون وظيفته تقديم توصيات بشأن المشاكل المختلفة في مجال نزع السلاح ومتابعة المقررات والتوصيات ذات الصلة التي انبثقت عن الدورة الاستثنائية الأولى المكرّسة لتزع السلاح. وعلى الهيئة أن تضطلع بأمر من جملتها النظر في عناصر برنامج شامل لتزع السلاح يُقدّم كتوصيات إلى الجمعية العامة، ومن خلالها إلى لجنة نزع السلاح، وفقاً لما ورد في الفقرة ١١٨ (أ) من الوثيقة الختامية للدورة الأولى. وتبيّن هذه الحملة العلاقة بين الهيئات المختلفة.

وينبغي للجنة أن تتداول وتقدم توصيات من خلال قرارات إلى اللجنة الأولى. وينبغي التفاوض بشأن هذه القرارات ثم استخدامها لتوجيه العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح. لكن هذه الصلات انقطعت مع مرور الزمن. فاللجنة تفتقر إلى التركيز ويتضمن جدول أعمالها بندين هما الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية؛ وهي لا تنظر أبداً في الإجراءات التي تنص عليها القرارات المعتمدة في اللجنة الأولى، كسبب عدم حصول هذه

القرارات على دعم جماعي، وما هي أحسن طريقة لتغييرها، وما إذا كانت لا تزال صالحة، وما إلى ذلك. ويقود ذلك بدوره إلى تصويت اللجنة الأولى على قرارات غير مواكبة لزمناها أو غير وجيهة، بعضها لم يتغير منذ ٣٠ عاماً، باستثناء عدد من القرارات الموضوعية. فالقرارات المرتبطة بمؤتمر نزع السلاح والتي يقارب عددها ١٥ قراراً لا تُعرض أبداً في هذا المؤتمر ولا تُناقش ولو في إطار غير رسمي للنظر في كيفية معالجة المسائل المطروحة. السيد الرئيس، لقد تطرقتم بنفسكم لهذه النقطة في كلمتكم الافتتاحية. لذلك، لا بد أن ينطلق أي سعي جدي لتنشيط آلية نزع السلاح من إعادة إنشاء الصلات بين أجهزتها المختلفة. وما سأعرضه أدناه مجرد مقترح ضمن مقترحات أخرى محتملة بشأن كيفية العمل في هذا الاتجاه.

فلكي نعيد هذه الروابط، يمكننا أن نكرّس بعض الوقت خلال الدورة الأولى للمؤتمر للنظر في القرارات التي توجّهه نحو العمل، كالقرارات التي اعتمدت خلال الدورة السابقة للجمعية العامة. ويمكن إنشاء لجان مخصصة تغطي البنود السبعة من جدول الأعمال، ويمكن أن تصبح القرارات ذات الصلة أساساً للنقاش لإيجاد سبل للدفع قدماً بكل واحد من هذه البنود. ويمكن الاستفادة من المؤتمر لتداول فحوى القرارات لمحاولة إيجاد أرضية وأسباب مشتركة للانتقال إلى المفاوضات. ولا تكلف اللجان المخصصة بأية ولايات ويقتصر برنامج عملها على جدول زمني يحدّد مواعيد اجتماع هذه اللجان. ويمكن بالإضافة إلى ذلك دعوة رئيس لجنة نزع السلاح ورئيس اللجنة الأولى لمناقشة القرارات ومدى أهمية هاتين المؤسستين.

وفي وقت لاحق من العام، يمكن كذلك تكليف اللجنة بتقييم القرارات التي اعتمدها اللجنة الأولى ومناقشة أهميتها في ظل المناخ السياسي والأمني الراهن. ويمكن للجنة أيضاً أن تدرس كل البنود السبعة من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وأن تناقش سبل التقدم و/أو المقترحات المختلفة التي يمكن أن تُدرج في كل بند من البنود. ويمكن إعداد تقرير عن هذا العمل أو تستطيع الدول أن تعمل معاً لتقديم قرارات إلى اللجنة الأولى.

أما اللجنة الأولى فتواصل عملها الاعتيادي، فتفاوض على القرارات وتصوّت عليها، وتنتظر في عمل المؤتمر بالاطلاع على تقريره السنوي، وفي عمل اللجنة. وبهذه الطريقة، تصبح هذه القرارات، عندما يجين الوقت المناسب، أكثر أهمية وأكثر تركيزاً حين تبدأ البلدان تدرك أن هذه القرارات ينبغي أن تشكل جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وحينئذ، سيُعاد إنشاء الصلات المتوخاة بداية. وسينجم عن ذلك مناقشات أكثر تركيزاً تفضي مع الوقت إلى مفاوضات.

وبالعودة إلى عملنا اليوم، نستطيع أيضاً أن نمهل أنفسنا بعض الوقت، في ظل كل رئاسة، لاستشارة أفكارنا، في نوع من النقاش في مجال مفتوح، من دون أي تكليف ووفق قاعدة "تشاتام هاوس" (قاعدة التكتّم على مصدر المعلومة)، بحيث نستطيع التحرر من مواقفنا الوطنية والتفاعل بشكل عام في ما بيننا، كما نفعل حين نلتقي لتناول القهوة. فجميعنا أصدقاء وزملاء لكننا نقع رهائن المواقف الوطنية. ونستطيع بهذه الطريقة أن نستثير الأفكار بشأن مواضيع مختلفة، بطريقة غير رسمية، داخل هذا المنتدى وخارجه.

وفي الختام، نعي جميعنا أن السبب الرئيسي وراء هذه المناقشة اليوم هو إخفاق المؤتمر باستمرار في الاتفاق على برنامج عمل يسمح بالشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واقترننا مؤخراً قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى اتفاق، وأظهر الكثيرون مرونة وعبروا مرة أخرى عن رغبتهم في رؤية المؤتمر ينطلق مجدداً. لكن المعضلة الرئيسية تبقى في الإرادة السياسية التي ينبغي أن نتخطاها إذا أردنا أن نحقق هدفنا الطويل المدى المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وبناءً على ذلك، ندعو مجدداً جميع الأعضاء إلى محاولة التعاون على نحوٍ بناءً مع زملائهم داخل المجموعات المختلفة، سعياً لإيجاد سبل للتفاهم على المسائل الرئيسية وإحراز تقدم نحو إبرام معاهدة قابلة للتحقق ومقبولة دولياً لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيدة راهاميموف - هونيغ (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنها المرة الأولى التي يتحدث فيها وفدنا في ظل رئاستكم، واسمحوا لي أن أعرب لكم عن تقديرنا للأسلوب الذي اعتمدهم في إدارة المداولات، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل لكم في أداء واجباتكم.

ومن الواضح أن موضوع هذه الدورة المتصل بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح يكتسي، بالنسبة لهذه الهيئة، أهميته حاسمة في هذه المرحلة. ولطالما تدمرت الأغلبية العظمى من أعضاء مؤتمر نزع السلاح من عدم قدرة هذا الأخير على التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل يمكنه من الانتقال من مرحلة التداول الأولية إلى مفاوضات فعلية. ولئن كان من الواضح أن مناقشاتنا مهمة وقيمة، فإنها لم تنجز المهمة التي كلفنا بأدائها. ونحن نرحب بالتالي بإدراج هذا الموضوع في جدول الأنشطة.

وترى إسرائيل أن المشكلة الجوهرية لإخفاق المؤتمر في التقدم هو اعتماد هذه الهيئة خلال سنوات طويلة موقفاً مفاده أن ربح طرف يؤدي بالضرورة إلى خسارة طرف آخر. فالكثير من الحاضرين في هذه الغرفة يرون أن القضايا الرئيسية الأربع هي السبيل الوحيد الممكن للتقدم، وبالتالي فإن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل الشديدة التشابك، يعني عدم إحراز أي تقدم. وهذا السلوك يحدّ من قدرة هذه الهيئة على المناورة ويطيل أمد شللها.

ونحن ندرك تماماً أن الدول الأعضاء لن تتخطي بسهولة هذا النهج القائم على مبدأ "كل شيء أو لا شيء". كما إننا نعي أن أسباباً منطقية بررت صياغة هذا النهج بدايةً، لأن المجتمع العالمي يحدّد المسائل الأساسية الأربع بشكل عام على أنها المسائل التي تنصدر جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. لكن من الواضح أن المؤتمر عاجز في هذا الوقت المحدد عن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل. وقد دام هذا المأزق أكثر من عقد ونصف من الزمن. وتبلغ تعقيدات المسائل الأساسية الأربع حدّاً أفقد هذه الهيئة منذ عهد بعيد قدرتها على إحراز أي تقدم.

ولا نقصد بالطبع التقليل من أهمية المسائل الأساسية الأربع، لكن لا بدّ من التسليم بأن حجم التحديات والمشاكل التي تواجه العالم اليوم أكبر بكثير من ذي قبل، إن كان على الساحة العالمية أو على الساحة الإقليمية. والعالم يواجه اليوم الكثير من التحديات التي ستساهم معالجتها مساهمة كبيرة في تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن وجهة نظر إسرائيل، قد يشمل ذلك معالجة خطر منظومات الدفاع الجوي المحمولة أو عدم وجود إطار قانوني شامل يحظر نقل الأسلحة التقليدية إلى الإرهابيين. ونحن على ثقة بأن دولاً أعضاء أخرى في مؤتمر نزع السلاح يمكن أن تحدد على نحو مماثل مشاكل تؤثر على أمنها ولا تشملها المسائل الأساسية الأربع.

وفي ضوء ما تقدم، تقترح إسرائيل أن على هذه الهيئة أن تنظر في بداية كل سنة عمل لمؤتمر نزع السلاح وخلال حيز زمني محدد، في إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية الأربع. وينبغي برأينا ألا يتجاوز الوقت المخصص للنظر في إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية الأربع أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، أو مدة رئاسة واحدة كحدّ أقصى. وبعد انقضاء الفترة الأولية، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية الأربع، ينتقل المؤتمر إلى النظر في مسائل أخرى ذات أهمية، من دون الإخلال بأي اتفاق قد يتوصل إليه المؤتمر في دورات قادمة. وينبغي ألا يحول ذلك، بل لن يحول ذلك دون العمل بشأن المسائل الأساسية الأربع، في حال تبلور اتفاق في وقت لاحق من سنة العمل. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح كذلك أن يقرر تمديد الفترة الأولية من الوقت المخصص للمسائل الأساسية الأربع، إن لاحت بوادر إمكانية تحقيق نجاح بشأنها. وإن تحقق اتفاق كهذا، فسيعمل مؤتمر نزع السلاح بموجبه. أما إذا تعذر التوصل إلى أي اتفاق، فيستطيع المؤتمر أن يوجّه اهتمامه إلى مواضيع أخرى. ومن شأن هذا المقترح أن يزيد من احتمال انطلاق العمل الفعلي داخل المؤتمر.

ويجدر التأكيد على أن إسرائيل لا تدعو إلى أي تغيير في النظام الداخلي للمؤتمر. فالنظام الداخلي، ولا سيما قاعدة توافق الآراء، هو الضمانة الأساسية للدول الأعضاء بأن تولى شواغلها الحيوية المرتبطة بأمنها الوطني عناية فائقة. وعليه، فحتى في حال قرر مؤتمر نزع السلاح توجيه اهتمامه إلى مسائل غير المسائل الأساسية الأربع، فإن الحاجة إلى توافق الآراء على المسائل التي يجب اختيارها تبقى قائمة. لكن توسيع نطاق القضايا التي قد يتناولها مؤتمر نزع السلاح، سيعزز حظوظه في أداء عمل مجدٍ ويحسن سجل إنجازاته.

ومؤتمر نزع السلاح مؤسسة مهمة لكونها المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض. ومن الضروري بذل جهود كبيرة لتنشيط أعماله وإعادةه إلى مساره.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، إن المؤتمر منهمك في الوقت الراهن في نقاش منظم ومعتمّق لبنود جدول أعمال هذا العام ولسبل تنشيط أعماله. وأود أن أعرب عن أمني في أن تقدّر الدول الأعضاء هذا الزخم الإيجابي وتحافظ عليه،

وتتوصل إلى توافق وتعاون على تعزيز فرص اعتماد برنامج عمل في أقرب وقت ممكن، وتساهم بالتالي في تنشيط المؤتمر.

والجمود الذي يعيشه المؤتمر مردّه إلى عوامل سياسية قبل أي شيء آخر. ومن شأن توفر بيئة أمنية دولية وإقليمية مؤاتية أن يقود إلى إحراز تقدم في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتساعد جهود نزع السلاح ومراقبة الأسلحة بدورها على تعزيز الأمن المشترك بين جميع الدول. ونأمل أن يُبدي كل عضو في المؤتمر إرادة سياسية كافية ويعمل بجد على هاتين الجبهتين.

ولزام علينا، من جهة، أن نسعى جاهدين إلى إيجاد سبيل للتقدم داخل المؤتمر. وعلينا أيضاً البحث عن حلول يقبلها الجميع، من خلال مشاورات مفتوحة وشفافة تجري على قدم المساواة وتتناول على نحو ملائم الشواغل الإحرائية والموضوعية لجميع الأطراف. ومن جهة أخرى، علينا أن نسعى إلى تهيئة ظروف ملائمة خارج المؤتمر. وينبغي تشجيع جميع الأطراف على اتخاذ خطوات إيجابية من أجل مراعاة شواغل الأطراف الأخرى وتهيئة جو يسمح بالتفاوض والحوار.

وترحب الصين بتبادل الأفكار حول موضوع تنشيط المؤتمر. ونعتقد أن مناقشة هذا الموضوع ينبغي أن تشمل المبادئ المهمة التالية:

أولاً، يجب أن نبدي خلال المداولات احترامنا لسلطة المؤتمر ومكاتبه. فالمؤتمر، بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، أنشئ في عام ١٩٧٨ بقرار من الجمعية العامة في دورتها الأولى المكرسة لنزع السلاح، يتمتع بسلطة ومكانة لا مثيل لهما في أي آلية دولية أخرى. ويشمل أعضاؤه بلداناً متقدمة وبلداناً نامية، ودولاً حائزة للأسلحة النووية وأخرى غير حائزة لها، ودولاً أعضاء مهمة من مختلف الأقاليم والمجموعات. وللمؤتمر في الوقت نفسه المقومات اللازمة لاتخاذ إجراءات فعالة وتحقيق تمثيل واسع.

ويتمتع المؤتمر بضمانات مؤسسية سليمة. فمبدأ توافق الآراء، الذي يكمن في صميم قواعد الإجراءات، يجسّد روح المساواة داخل المؤتمر، ويوفر ضمانات وكفالات فعالة لمعالجة الشواغل الأمنية لكل دولة عضو معالجة كافية. وهذه هي السمة التي تميّز المؤتمر بصفته الآلية المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، ويتوجب علينا أن نبذل جهداً خاصاً للمحافظة عليها.

ثانياً، يجب أن تعزز المناقشة ثقتنا المتينة بالمؤتمر. فقد قدم المؤتمر والهيئات التي سبقته فيما مضى مساهمات متميزة لدعم السلام والأمن الدوليين، فأبرم معاهدات متعددة شكّلت العمود الفقري لمنظومة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف، ومنها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وندرک جميعاً أننا حين نتفاوض على اتفاقات رئيسية بشأن مراقبة الأسلحة، لا يمكن لنا أن نتوقع تحقيق نجاح بين ليلة وضحاها. فقد استغرق لإعداد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سنوات عدة. ولا تزال قضايا مهمة كترع الأسلحة النووية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تناقش منذ إدراجها في جدول أعمال المؤتمر.

وكلما كان على الدول الأعضاء في المؤتمر أن تواجه حالات جمود وصعوبات، كلما تعيّن عليها الحفاظ على ثقتها بالمؤتمر وتحليها بالصبر حياله، وتعزيز التعاون ومواجهة التحديات، وتعزيز تقدم المؤتمر باستمرار نحو الهدف المشترك بين دوله الأعضاء.

ثالثاً، ينبغي أن يعير النقاش الاهتمام اللازم للشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول. وإن نظرنا إلى الماضي، رأينا أن خطوة حاسمة في نجاحات المؤتمر الماضية تمثلت في الاحترام التام والمعالجة الملائمة للشواغل الأمنية المشروعة لكل دولة عضو. وذلك هو الغرض من أية مفاوضات متعددة الأطراف جديّة ودقيقة بشأن معاهدة لمراقبة الأسلحة، وهو أيضاً شرط مسبق مهم لكي تُضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة، ولكي يكون الصك المعني عادلاً وذا حيّة، وقادراً على التعبير عن الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي، كما تمثلها الدول الأعضاء مجتمعاً.

رابعاً، ينبغي أن يُسهم النقاش إسهاماً إيجابياً في تنشيط أعمال المؤتمر. ويساورنا جميعاً قلق بالغ إزاء الوضع الحالي للمؤتمر ونأمل أن نُفلح في تنشيط أعماله بأسرع وقت ممكن. وفي السنوات الأخيرة، قدّم الرؤساء الذين تعاقبوا على المؤتمر والدول الأعضاء، والأمين العام السيد توكايف عدداً من المقترحات والأفكار الجيدة بشأن كيفية تعزيز فعالية المؤتمر وبعث روح جديدة فيه.

وتتفهم الصين تماماً ما عبّرت عنه جميع الأطراف من رغبة في تحسين الفعالية للدفع قدماً بأعمال المؤتمر. ونحن راغبون في مناقشة المقترحات الملائمة لفعل ذلك مع الأطراف الأخرى. وينبغي أن ندمج التطورات الجديدة، ونواصل المشاركة في التفكير المبدع، ولا نكف عن بذل جهود جديدة ونحاول مساعٍ جديدة. وعلينا بشكل عام أن نطوّر جميع أشكال التشاور، ونسعى جاهدين إلى لصياغة خطة مقبولة للجميع لتنشيط المؤتمر.

السيد فولنمان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إن وفد بلدي مسرور جداً برؤية مسألة تنشيط المؤتمر مُدرجة في جدول الأعمال. فتنشيط المؤتمر، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، مسألة ذات أولوية تتطلب نقاشاً معمقاً ومركّزاً وواقعياً، ونزيهاً على وجه الخصوص. ولا تزال مسألة تجاوز حالة عدم التقدم وأسباب الجمود الذي يعيشه المؤتمر تشكل تحدياً رئيسياً للمؤتمر.

وينبغي التشديد على أن هذا الموضوع يندرج في إطار ولاية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويقع على عاتق المؤتمر على وجه الخصوص متابعة القرار ٦٦/٦٦ الذي اعتمده الجمعية العامة بدون تصويت بعد أن تقدمت به وجنوب أفريقيا وسويسرا وهولندا والذي سبق وأشير إليه مراراً هذا الصباح.

وأعربت الجمعية العامة استيائها المتزايد من المأزق الذي يوجد فيه مؤتمر نزع السلاح. وشدد القرار ٦٦/٦٦ على الحاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية التي هي عنصر أساسي لإطلاق المفاوضات. ويجب أن يدرك أعضاء المؤتمر أننا نعيش في عالم يتسم بالعمولة والترابط ويواجهه، كمجتمع، عدداً من التحديات المرتبطة بترع السلاح وعدم الانتشار. وعليهم أن يلتزموا بتكثيف الجهود لتهيئة مناخ سياسي يقود إلى بدء مفاوضات متعددة الأطراف داخل المؤتمر.

السيد الرئيس، يحدد القرار ٦٦/٦٦ كذلك نتائج عملية جداً لأعضاء المؤتمر. وفي إحدى فقراته، يدعو الدول في المنتديات المناسبة إلى بحث الخيارات والمقترحات والعناصر اللازمة لتنشيط آلية الأمم المتحدة لترع السلاح ككل، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، كما يدعوها إلى دراسة تلك الخيارات والمقترحات والعناصر وتوحيدها. وإن كان هناك من هيئة تتوافق ووصف المنتدى المناسب، فهي حتماً مؤتمر نزع السلاح.

ومن المهم والضروري القيام بهذه العملية. ولا يمكن أن نعزي حالة الجمود الراهنة إلى العناصر السياسية الخارجية وغياب الإرادة السياسية فقط. فهذا المنتدى يبقى كذلك مشلولاً بسبب أوجه قصور مؤسسية خطيرة لا بد من معالجتها. وعلى أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يعمقوا التفكير في سبل تنظيم المؤتمر وأساليب عمله وأن يفعلوا ذلك بشكل منهجي. وقد قدّم الكثير من المقترحات، بعضها من الأمين العام للمؤتمر، السيد توكايف. وإذا تبين من عملية التداول هذه أن هناك قاسماً مشتركاً يزيد من فعالية هذا المؤتمر، فعلياً ألا نتردد في إجراء التغييرات اللازمة لتحسين سير عمل المؤتمر. ونحن على يقين بأن من الضروري إجراء هذه العملية من خلال تقييم مؤسسي منهجي يمكن أن يتولاه، على سبيل المثال، مقرر خاص يعيّن لهذا الغرض أو في إطار فريق عامل، كما اقترح مرات عدة هذا الصباح. ودعوني أطرح عليكم بضع النقاط قد تكون جديرة بالاعتبار:

- تبقى قاعدة توافق الآراء مبدأً ممتازاً للتوصل إلى اتفاقات تحظى بأكثر دعم ممكن. لكن طريقة تفسير هذه القاعدة أفضت إلى وضع يستحيل فيه التواصل إلى أي اتفاق. والتفسير العام لقاعدة توافق الآراء هو ما يدفع المؤتمر إلى الإبقاء على الوضع القائم وتفضيل مصالح أقلية على حساب مصالح الأغلبية العظمى من أعضائه. ولم يعد مقبولاً التهرب من النظر في طريقة تفسير هذه القاعدة؛
- تقف طريقة اعتماد برنامج العمل وتفسيره عقبة أمام تحقيق عمل ملموس؛

- يحول نظام التناوب على الرئاسة كل أربعة أسابيع دون قدرة الرئيس على أداء دور مهم في مؤتمر نزع السلاح؛
- يستثني النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح جهات فاعلة مختلفة من الشركاء الأساسيين لتهيئة مناخ يسوده الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين. ونحن مقتنعون بالحاجة إلى العمل بمزيد من الانفتاح، وإلى إتباع نهج جامع يسمح بمراعاة آراء جميع الجهات الفاعلة المعنية، كالدول المعنية الأخرى، وأوساط الخبراء، وأفراد المجتمع المدني.

ونأمل أن يتسنى النظر في هذه الأفكار في وقت آخر هذا العام. وتعتزم الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، استعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٦٦/٦٦. ونرى أن التقرير الذي سيرفعه مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار النقاشات التي أجرينها بشأن مسألة تنشيط عمل المؤتمر، بحيث يتسنى تقييم التقدم المحرز واستطلاع الخيارات المتوفرة للدفع قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ونعتقد أن القاعدة التي تنص على ضرورة اعتماد التقارير بتوافق الآراء تعني أن التقرير السنوي الذي يرفعه مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة ينبغي أن يعكس بدقة مواقف جميع دوله الأعضاء.

السيد الرئيس، نحن على يقين بأن وجود فريق دائم من السفراء والخبراء المعنيين بنزع السلاح جزء أساسي من عملية التفاوض على تدابير نزع السلاح وتطبيقها تطبيقاً فعالاً. ونعتقد أيضاً أن ثمة حاجة إلى منتدى دائم لمواجهة تحديات نزع السلاح وعدم الانتشار. ويمكن أن يكون مؤتمر نزع السلاح، لا بل ينبغي أن يكون هذا المنتدى، لما يتمتع به من إمكانيات فريدة. لكن لكي ينجح المؤتمر في ذلك عليه أن يجري مراجعة ذاتية وأن يطور نفسه. ولهذا تأمل سويسرا بأن ينجح المؤتمر في الشروع بعملية تقود إلى تقييم دقيق لمواطن قوته ومواطن ضعفه وتمكنه في نهاية المطاف من إعادة تحريك عمله وتلبية تطلعات وآمال المجتمع الدولي برمته.

السيدة باديلار رودريغز (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نعرب عن امتناننا للرؤساء الستة لما أبدوه من رغبة في إدراج موضوع تنشيط مؤتمر نزع السلاح في عمل الجلسات العامة. ونأسف، كما سبق وقلنا، لأننا ناقش اليوم موضوعاً كهذا بدل مناقشة تنفيذ برنامج عمل.

ولا ينفك المتحدثون يذكروننا بأن عدداً كبيراً من الوفود يعتبر أن المؤتمر لا يعاني من الشلل منذ ١٦ عاماً. ومن المثير للاهتمام أن نسمع وفود المناطق المختلفة تشرح أن عجز المؤتمر عن القيام بعمل موضوعي يرجع إلى أسباب خارجية. وتعتبر هذه الوفود أن المؤتمر ببساطة ضحية لتقارب قوى دولية لا تساعد المؤتمر على أداء عمله. وجميعنا يعرف أن المكسيك لا تؤيد هذه الآراء. ولو كان الوضع على هذا النحو حقاً، لكانت هناك مفارقة في

سعيًا إلى إيجاد سبل لتنشيط المؤتمر. فلا نستطيع أن نعيد الحياة إلى جسم حي، ونحن اليوم نناقش هذه المفارقة تحديداً.

وأطلقت الجمعية العامة في دورتها الأولى المكرّسة لزع السلاح والمعقودة في عام ١٩٧٨ إنذاراً من الخطر الذي يشكله مجرد وجود الأسلحة النووية على بقاء البشرية. وعيّرت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن إيمانها بأن نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي ومراقبة الأسلحة، أمر أساسي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وما زال صدى هذا الإنذار يتردد. ولا بدّ لنا من أن نتقدم في هذا المسعى.

وأعربت الجمعية العامة في عام ١٩٧٨ عن رغبتها في إسناد أدوار مختلفة لمختلف المنتديات المعنية بزع السلاح. وانعكست هذه الأدوار في الولايات المختلفة التي أُسندت إلى لجنة الأمم المتحدة لزع السلاح بصفتها هيئة تداولية، من جهة، وإلى مؤتمر نزع السلاح بصفته منتدى دائماً للتفاوض. وصُممت آلية نزع السلاح كأداة أو مركبة نصل بها إلى وجهتنا.

لكن، على الرغم من العمل المستمر الذي اضطلعت به الآلية على مدى ١٦ عاماً الماضية، بما في ذلك هذا المنتدى، لم تفلح الآلية، ولا سيما المؤتمر، لا في تأدية غرضها ولا في تنفيذ ولايتها.

وبعبارات مباشرة وبسيطة، لا يمكن للمؤتمر أن يعيد نشاطه إلا بتنفيذ ولايته، ويعني ذلك اعتماد جدول عمله وتنفيذه، والتفاوض بشأن اتفاقات متعددة الأطراف لزع السلاح.

وليست حالة الجمود الراهنة هي الوحيدة التي تؤثر في المؤتمر، ولا المنتديات المتعددة الأطراف عامة. وعلى رغم ذلك، اعتمد المؤتمر في عام ٢٠٠٩ برنامج عمله لأول مرة في عقد كامل، من دون أن يتمكن من العمل به لاحقاً، وبدا عاجزاً منذ ذلك الحين عن اعتماد برنامج عمل جديد. ويدلّ هذا على وجود حاجة إلى التساؤل، بتأمل وعقل منفتح، عما إذا كان المؤتمر منتدى يراعي فعلاً مصالح جميع أعضائه، وليس بعضهم فقط، وما إذا كان قادراً كمؤسسة على مواجهة واقع القرن الحادي والعشرين.

وينبغي أن يشمل هذا التأمل فحصاً دقيقاً لخصائص هذا المنتدى الذي أنشئ في زمن غير هذا الزمن بهدف إيجاد توازن حساس في عالم ذي قطبين يتسم بتوازن دولي في القوى ويختلف شديد الاختلاف عما نشهده اليوم. فلا يمكن، في هذا القرن، ألا تولى المفاوضات المتعددة الأطراف سوى قدر ضئيل من الاهتمام للهيكل الحالي المتعدد الأقطاب الذي لا تشارك فيه الدول فحسب، بل كذلك هيئات غير حكومية، حتى في صناعة القرار المرتبط بمسائل الأمن العالمي. وبناءً على ذلك، قد يكون من الأسلم الحديث عن إصلاح المؤتمر أو تجديده عوض الحديث عن تنشيطه.

ووجهت المكسيك في العديد من المناسبات الانتباه إلى الحاجة إلى تحليل أساليب عمل المؤتمر. وسمحوا لي أن أعرض بمزيد من التفصيل الحجج التي تدفعنا إلى دعم هذا النهج. تؤثر العلاقات الدولية على مواقف الدول وإجراءاتها داخل المنظمات الدولية. فهذه المنظمات لا توجد بمنأى عن التأثيرات الخارجية، وهي لا تحيا بمفردها ولا تتمتع بإرادة حرة. ولا يمكن لها أن تتكيف أو تتغير وحدها كما لو كانت مستقلة عن قرارات دولها الأعضاء، التي غالباً ما يشار إليها بعبارة "الإرادة السياسية".

والعلاقات الدولية معقدة، ولهذا السبب تحديداً وُجِدَت المنظمات الدولية. ومن يؤمن منا بالتعددية يعتبر أن على المنظمات الدولية دعم إجراءات يمكن بموجبها للدول أن تتخذ القرارات الصائبة لإبرام اتفاقات وحل مشاكل مشتركة. ونعتقد أن المنتديات يمكن أن يكون لها الفضل في تعزيز هذه الإرادة السياسية. وتعيق أساليب العمل أحياناً عملية صنع القرار. وفي هذه الحالات، إما أن تُجرى الهيئات إصلاحات أو تزول. وتستضيف جنيف الكثير من المنظمات التي تخضع لإصلاحات بأقل ما يمكن من الضجيج، وهدفها الوحيد هو بكل بساطة إلى تحسين عملها لمصلحة أعضائها.

لكن ليس هو الحال في المؤتمر. فنظامه الأساسي، الذي كان يحافظ على التوازن في الماضي، يكاد اليوم يكون مجرداً من أي مغزى. والتناوب الشهري على الرئاسة، ووجود مجموعات إقليمية، وعملية اعتماد برنامج العمل وتنفيذه، وعدم مشاركة المجتمع المدني في النقاشات، وتطبيق مبدأ توافق الآراء كلها عوامل تسبب تآكل فائدة المؤتمر وتستخدم بمثابة رادع يمنع ظهور أي إرادة سياسية.

وفي حين بقي المؤتمر في حالة من الركود، جرت بعض المفاوضات المهمة في مجال نزع السلاح. وتشمل هذه المفاوضات برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والتفاوض المرتقب على معاهدة خاصة بتجارة الأسلحة، والأهم من كل ذلك كله الاتفاقيات المتعلقة بمشاكل الألغام الأرضية المضادة للأشخاص والذخائر العنقودية، التي أبرمت خارج إطار المؤتمر والتي تعكس اهتمام المجتمع الدولي بصياغة اتفاقات متعددة الأطراف لنزع السلاح.

ولزام علينا أن نحقق إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل بواسطة اتفاقات متعددة الأطراف. وستلقت المكسيك بشكل متزايد الانتباه إلى التداخيات الإنسانية الكارثية لأي استخدام للسلاح النووي الذي يمكن أن يشكل جريمة ضد الإنسانية. وعلينا أن نشرع في مفاوضات لنزع السلاح النووي على سبيل الاستعجال. وإن عجزنا عن التفاوض داخل المؤتمر، فعلينا التفاوض في هيئات أخرى.

السيد روسوشا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، تؤيد سلوفاكيا كلياً البيان الذي صدر باسم الاتحاد الأوروبي، لكنني أود أن أضيف بعض التعليقات من منظور وطني.

فوفد بلدي يرحب بفرصة تبادل الأفكار بشأن مسألة تنشيط مؤتمر نزع السلاح، وهي فرصة تأتي في لحظة حاسمة. ونود أن نحبيكم ونحبي الرؤساء الآخرين على منحنا هذه الفرصة لتقييم الوضع الحالي لهذا المنتدى وآفاقه المستقبلية. ودعوني كذلك أعرب عن فائق امتناني لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لما قدّمه من مساهمات قيّمة في مناقشاتنا بشأن مواضيع مختلفة خلال الاجتماعات الأخيرة. وإننا نقدر مساهماته ونأمل أن يتواصل هذا التعاون في المستقبل.

ونحن نشاطر الكثير من الوفود ما عبّرت عنه من إحباط وعدم رضا إزاء الوضع الراهن لمؤتمر نزع السلاح. فلهذا الوضع تداعيات خطيرة على مصداقية المؤتمر وقدرته على معالجة القائمة المتنامية من التحديات والاحتياجات الأمنية.

ونعتقد أن الوقت قد حان لتنشيط الجهود المتعددة الأطراف وتدعيمها لأن التحديات الأمنية الراهنة تتطلب حلولاً عالمية مشتركة وموحدة. وهذا هو المنظور الذي يُعتبر انطلاقةً منه أن آلية نزع السلاح الفعالة والمتعددة الأطراف، والمؤتمر عنصر أساسي من عناصرها، تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لأمننا. ولطالما تُمنّ المؤتمر وحظي بالاعتراف كقناة متعددة الأطراف لتعزيز الأمن الدولي.

وتفهم الحاجة إلى التحلي بالصبر، لكن نعتقد أن التحرك أضحى أكثر من ضروري، بعد أكثر من ١٥ عاماً من الجمود. وتقع على عاتق المؤتمر مسؤولية إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وتحمل دوله الأعضاء مسؤولية الارتقاء إلى مستوى الولاية التي أسندتها إليهم الجمعية العامة في دورتها الأولى المكرّسة لنزع السلاح والمعقودة في عام ١٩٧٨.

وكما قال وفد بلدي في بياناته السابقة، تضع سلوفاكيا تقليدياً مبدأ تعدد الأطراف في صلب مساعي المجتمع الدولي المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ونحن لا نزال نرى في مؤتمر نزع السلاح منتدى وحيداً للمفاوضات المتعدد الأطراف يُعنى بمسائل نزع السلاح. ونرى أنه من الأهمية بحيث لا يمكننا أن نقبل باستمرار حالة الجمود التي تعتريه والمأزق الذي يوجد فيه. ونحن مقتنعون بأن المؤتمر لا يزال أفضل مكان لإعداد صكوك عالمية متينة الأسس وقابلة للاستمرار. ويتيح مفهوم مؤتمر نزع السلاح إمكانيات التوصل إلى حلول متفاوض عليها.

وفي الوقت عينه، يحتاج المؤتمر إلى فتح آفاق جديدةً وتحقيق الغرض الذي وُجد لأجله. وإن لم يفعل، فقد تُفتح الآفاق في أماكن أخرى. ونحن بالفعل لا نستطيع، ولا نريد أن نغيّر الغرض، لكن بإمكاننا أن نبحث في علبه أدواتنا لنرى إن كنا نملك الأداة الملائمة. ولا يمكننا تجاهل التطلعات إلى فتح مسارات أخرى بشأن نزع السلاح والدفع قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويمكن استطلاع سبل ووسائل بديلة، من ضمن كتلة القضايا الحاسمة التي تتضمن عناصر أساسية.

ورحبت سلوفاكيا بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة لعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والدفع قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. كما أيدت النقاش العام الذي أجرته الجمعية العامة في السنة الماضية بشأن متابعة الاجتماع رفيع المستوى للنظر في إمكانية أن توفر الجمعية العامة منتدى مناسباً لمعالجة مسألة ملحة مرتبطة بآلية نزع السلاح، إذا بقي المؤتمر يعيش حالة الجمود، وشاركت فيه مشاركة فاعلة.

وقال لنا الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي أنان، في عام ٢٠٠٣ إن تنشيط المؤتمر يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، تحديد الإرادة والعزم السياسيين بين الدول الأعضاء في المؤتمر. وبعد ما يناهز العشر سنوات، ما زلنا نتصارع مع هذا النداء. ويجول هذا الجمود دون قدرة المجتمع الدولي على التقدم، إن كان داخل المؤتمر أو من خلاله، في مسائل يؤمن بأنها ستعزز أمن الجميع. ولهذا السبب فإن هذا الجمود لا يُطاق من الناحية الأمنية. ولا يمكن تحمل استمرار بقاء المؤتمر في هذا الطريق المسدود. ويقع على عاتق الدول الأعضاء في المؤتمر مسؤولية خاصة ويتعين عليها ألا تساهم في إبقاء الوضع على حاله. وبما أن دور المؤتمر كمحرك نحو نزع السلاح النووي يوجد على المحك، فعلينا أن نعالج بوضوح كيفية استعادته لوظيفته وتأكيد قدرته على تلبية تطلعات المجتمع الدولي ككل.

ويقرّ وفد بلدي بأن الدورة الخاصة للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح قررت أن يقود مؤتمر نزع السلاح أعماله بتوافق الآراء. ونتفهم أن قاعدة توافق الآراء وُجدت لتضمن أن القرارات المتخذة في المؤتمر تعكس بشكل ملائم المصالح الأمنية للدول الأعضاء. ونعتقد في هذا الصدد أن من شأن التوافق على نتائج المفاوضات أن يُنشئ آلية توفر ما يكفي من القوة للدفاع عن هذه المصالح الأمنية.

ومن الطبيعي جداً أن تكون المفاوضات أفضل وسيلة للدفاع عن المصالح الأمنية. وهي المكان والزمان المناسبان للبحث عن توافق للآراء. ويبدو مع الأسف أن قاعدة توافق الآراء تُفسّر وتُستخدم بشكل خاطئ في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، سيكون من مصلحة المؤتمر إعادة النظر في تطبيق هذه القاعدة. ولا ينبغي استخدام قاعدة توافق الآراء لوضع عقبات إجرائية.

ونحن نتفهم وجود أولويات مختلفة للمفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح، لكن وجود المؤتمر في مأزق، ليس بسبب عجزه في المفاوضات بل بسبب عدم قدرته على الاتفاق على برنامج عمل تسيير بموجبه المفاوضات، أمر يبعث على قلق بالغ.

ويمكن للمؤتمر، بموجب نظامه الداخلي، أن يُنشئ هيئات فرعية كلما استصوب ذلك لأداء مهامه بفعالية، بما في ذلك حين يبدو أن هناك أساساً للتفاوض على مشروع معاهدة أو غير ذلك من مشاريع النصوص. وفي هذا الصدد، في حال قرر المؤتمر إنشاء هيئة كهذه، فليس عليه أن يربط قراراً يتعلق بولاية هذه الهيئة بقرار يتعلق بإنشائها. وفي الوقت عينه، ندرك أيضاً أن مؤتمر نزع السلاح ليس مرغماً على إنشاء هيئات فرعية وأن النظام الداخلي لا يمنع المؤتمر من إجراء المفاوضات من دون هذه الهيئات.

ونشاط الأمين العام للمؤتمر رأيه بأن اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين عمل المؤتمر سيكون له دلالات سياسية مهمة لكونه تعبيراً عن الإرادة الجماعية لأعضاء مؤتمر نزع السلاح لإيجاد سبيل للخروج من الطريق المسدود، وأنه قد يساعد على بناء الثقة. وفي هذا الصدد، نحن نتفق على وجود إمكانية لاضطلاع الرؤساء بدور أكثر فعالية. ونرحب باستعراض رؤساء دورة هذه السنة لهذه الإمكانية. ومن شأن تعزيز التعاون بين الرؤساء أن يفتح آفاقاً طويلة الأمد تُتبع بعد انقضاء فترة رئاسة معينة. ونعتقد أن من شأن هذا النهج أن يُحدث دينامية جديدة داخل المؤتمر.

ولاحظ وفد بلدي أيضاً رغبة الكثير من البلدان واهتمامها بالانضمام إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن هذه المسألة تستحق دراسة ملائمة. وترحب سلوفاكيا في هذا الصدد بتزايد دعم فكرة تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. لكننا، في الوقت عينه، نرى أن أي إصلاح إجرائي لا يمكن أن يكون بديلاً عن مواصلة المفاوضات بشأن صكوك جديدة متعلقة بتزع السلاح. لكن من شأن النظر بشكل إيجابي في بعض الترتيبات الإجرائية أن يعود بالمنفعة ويسهل عمل مؤتمر نزع السلاح في المستقبل.

وختاماً، دعوني أعيد التأكيد على استعداد وفد بلدي للعمل مع جميع الشركاء بهدف الخروج من هذا المأزق والدفع قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيد فان دونكرسغود (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نظراً إلى الأهمية التي توليها هولندا للمسألة المدرجة في جدول أعمال اليوم، كان يود السفير فان دين إيسيل أن يحضر الجلسة بنفسه. لكن التزاماً خارج جنيف، بل خارج البلد، حال للأسف دون حضوره جلسة اليوم، وأرجو منكم تقبل اعتذارنا لغيابه. وبعد إذنكم، أود الآن أن أعطي الكلمة لزميلتي السيدة فريبي - شرويدر التي ستدلي ببيان وفد هولندا.

السيدة فريبي - شرويدر (هولندا) (واصلت بالإنكليزية): السيد الرئيس، نود أن نعرب عن امتناننا لهذه الفرصة المتاحة لعرض آرائنا بشأن موضوع تنشيط مؤتمر نزع السلاح المهم. كما نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

إن مسألة فعالية عمل مؤسسات نزع السلاح المتعددة الأطراف، مسألة حاسمة لأمننا الجماعي. وأظهرت دورة الجمعية العامة في السنة الماضية تنامي قلق الكثير من الوفود من وضع آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، ومؤتمر نزع السلاح تحديداً. وتشير الفقرة ٧ من منطوق قرار الجمعية العامة رقم ٦٦/٦٦ الذي قدمته هولندا مع جنوب أفريقيا وسويسرا والذي اعتمد بتوافق الآراء، إلى ضرورة إجراء تقييم، خلال دورة الجمعية العامة السادسة والستين، لجميع الجهود اللازمة للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ونحن نرى أن ما ينبغي أن نفعله في جلسة اليوم، وفي جلسة ٢١ آب/أغسطس، هو تحديداً إجراء هذا التقييم. فما هي الجهود التي بذلناها؟ وهل نحن الآن أقرب إلى الشروع في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف مما كنا عليه خلال دورة اللجنة الأولى في السنة

الماضية؟ وأخشى أن الجواب على هذا السؤال لا يمكن إلا أن يكون سلبياً، بغض النظر عن رأي المرء في المسائل التي تناقش هنا. لسنا أقرب إلى الشروع في المفاوضات، بل ربما ابتعدنا عنه أكثر مما كنا عليه في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي.

ويشير قرار الجمعية العامة رقم ٦٦/٦٦ كذلك بوضوح إلى استعداد الجمعية العامة لاستطلاع خيارات إضافية للدفع قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، في حال أحقق مؤتمر نزع السلاح مجدداً في اعتماد وتنفيذ برنامج عمل يؤدي إلى عمل موضوعي هذا العام. ولنكن صادقين مع بعضنا البعض ومع حكوماتنا ومع أنفسنا، ونقول إن فرض تحقيق أي اختراق بشأن برنامج العمل ضئيلة.

وتبقى هولندا على استعداد لمناقشة جميع الخيارات داخل مؤتمر نزع السلاح ولكن أيضاً خارجه. وكما سبق أن أشار وفد بلدي، فإن الاكتفاء بقبول الوضع الحالي وانتظار تبلور الإرادة السياسية قد يبدو للبعض موقفاً مريحاً ومبرراً لعدم النظر في خيارات بديلة، لكن الامتناع عن فعل أي شيء سيجعل هذه الهيئة في نهاية المطاف تتلاشى وتفقد جدواها. ولن يأتي التجميد، وهي كلمة تُستخدم أحياناً في هذه النقاشات، نتيجة لخيار متعمد، بل قد ينتج عن استمرار نقص الأنشطة المحدية في هذه الهيئة. وسيبقى لمؤتمر نزع السلاح وجود رسمي لكنه سيختفي تدريجياً، وهذا أفق قاتم.

وفي الوقت عينه، علينا كذلك أن نكون واقعيين إزاء الخيارات المتاحة لنا. فنحن نرى أن أي عملية مجدية في مجال نزع السلاح النووي تحتاج إلى مشاركة عدد كبير من البلدان، ويُفضّل أن تضم جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية، أو على الأقل معظمها. وإن تعذر الشروع في المفاوضات على المدى القصير، فعلى الأقل النظر في إمكانيات تمهيد الطريق أمام مفاوضات مستقبلية داخل مؤتمر نزع السلاح أو خارجه. وتعتبر هولندا أن تنظيم حوارات مواضيعية داخل المؤتمر غير كافٍ. فتبادل المواقف المعروفة في صيغة جامدة لن يقربنا من المفاوضات ولا يعتبر أرضية كافية للتفاوض. ولتحقيق هذا الهدف، نحن بحاجة إلى حوار مركز وتفاعلي ومستدام يُفضّل أن يُجرى داخل مؤتمر نزع السلاح، ولكن ليس بالضرورة. وينبغي أن تفتح هذه الأنشطة آفاقاً حقيقية لإجراء المفاوضات. وتعتبر هولندا أن عقد اجتماعات للخبراء بشأن موضوع محدد قد يكون مفيداً جداً في هذا السياق.

وهولندا منفتحة أيضاً على النظر في أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك إجراءاته ومبادئه التشغيلية التي تثقل هذه الهيئة بكثير من القيود. ونحن نقرّ بأهمية مساهمة الأمين العام للمؤتمر في هذا الحوار. ونأسف لأن المؤتمر لم يتمكن من الاتفاق على مسألة توسيع المشاركة وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني. ويبيّن غياب أي نقاش موضوعي وتفاعلي، حتى بشأن هذين الموضوعين المهمين، حالة الشلل التي يعيشها المؤتمر.

وتتطلع هولندا إلى مواصلة النقاش بشأن الموضوع الحيوي الذي يمثله تنشيط المؤتمر، سواء داخل هذه الهيئة أو في الجمعية العامة. ونأمل أن يجري هذا النقاش بطريقة شفافة وجامعة وبروح تستهدف النتائج.

السيد ليندل (السويد) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، تؤيد السويد بيان الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً.

وإذ أتناول الكلمة على أساس وطني، دعوني أبدأ بالتعبير عن سعادتنا لرؤية زميل من بلد اسكندنافي في منصب الرئيس، كما نود الثناء عليكم لطريقتكم الممتازة في تسيير هذه المداولات.

وقد عقد المؤتمر حتى الآن سلسلة من المناقشات المواضيعية. وقد كان وفد بلدي، ككثير من الوفود الأخرى، في حيرة نوعاً ما حيال هذه المناقشات لأننا نعتقد أننا لا ينبغي أن نسمح لها بأن تصبح بديلاً عن العمل الفعلي، ولا ينبغي أن نراها أو نقدمها على هذا النحو. ولا نعني بذلك بتاتا أن المناقشات التي أجريناها حتى الآن عديمة القيمة، بل بالأحرى أن علينا أن نتذكر أننا نفعل ذلك بدلاً من التفاوض نتيجة عجز المؤتمر عن اعتماد برنامج عمل.

ونشكر الأمين العام للمؤتمر على البيانات التي أدلى بها بشأن موضوع تنشيط المؤتمر، بما فيها بيان ١٤ شباط/فبراير من هذا العام. ومن النقاط التي أثارها الأمين العام مسألة نشاط الرئاسة وهيكلها. ودعا إلى أن تؤدي الرئاسة الست دوراً فاعلاً، بما في ذلك من خلال تقديم اقتراحات ومبادرات جماعية باسم عدد من الرئاسة المتتالية. ونعتقد أن هذا الاقتراح ممتاز. وجدول الأنشطة الذي اتفق عليه هذا الربيع والذي يغطي باقي دورة هذا العام خير دليل على قيمة هذا الاقتراح.

وأشار الأمين العام كذلك إلى أن الضرورة ستدعو في نهاية المطاف إلى تمديد فترة كل رئاسة وإلى تعديل أسلوب اختيار الرئيس. ونحن نؤيد بقوة هاتين النقطتين. فهناك حاجة بديهية إلى توفير الاستمرارية في عملنا. وكلما أسرعنا في إجراء هذه التغييرات كلما كان ذلك أفضل. وإننا نعتقد، بالإضافة إلى ذلك، أن عمر أي برنامج عمل ينبغي أن يمتد لأكثر من دورة واحدة. وينبغي أن يبقى البرنامج صالحاً إلى أن يستعاض عنه ببرنامج جديد.

ويتعلق جانب مهم آخر بعضوية المؤتمر. فقد أعرب الأمين العام عن تأييده لتوسيع عضوية المؤتمر لجعله أكثر تمثيلاً ولزيادة مشروعيته. ونحن نؤيد هذه النقطة أيضاً. ونود أيضاً أن نعرب عن تأييدنا للدعوات إلى الانفتاح وشمول الجميع.

وقد سمعنا مقترحات تدعو إلى توسيع النطاق الموضوعي للمؤتمر ليشمل قضايا جديدة، لكننا لسنا مقتنعين تماماً بهذه النقطة. وقد عبر العديد من التجمعات والمتدييات المهمة التي ينظمها المجتمع الدولي عن القضايا التي ينبغي أن تكون ذات أولوية. وقد كُلف مؤتمر نزع السلاح بمهام لا يمكن التغاضي عنها. وليس هدفنا التفاوض على أي شيء بل التفاوض على بعض القضايا المحددة.

وفيما يتعلق بالنظام الداخلي، نحن ميّالون إلى تقبل مفهوم نموذج لا تخضع المسائل الإجرائية بموجبه لاتخاذ القرارات بتوافق الآراء.

ويتمثل مقترح آخر في النظر في دمج المؤتمر ولجنة الأمم المتحدة لتزع السلاح في هيئة جديدة تُسند إليها ولاية تداولية وتفاوضية في آنٍ معاً. ومن الصعب ألا نستنتج أن هذه الهيئة ستميل إلى التداول أكثر من ميلها إلى التفاوض. وبالتالي، لن تكون هذه هي طريقة التقدم التي ندعو إليها في المقام الأول.

وفي الختام، تكاد الإصلاحات الإجرائية بحدّ ذاتها ووحدها لا تكون كافية لضمان عودة المؤتمر إلى عمله كهيئة تفاوضية. لكن، إذا كانت هذه الإصلاحات واسعة بما يكفي، فإننا نرى أنها قد تحسّن على الأقل حظوظ المؤتمر في العودة إلى العمل الموضوعي الذي طال انتظاره. ونظراً لتنامي الإحباط لبقاء الوضع على حاله، فنحن بحاجة إلى التقدم من دون تأخير.

السيد فالانسيا مونيوز (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أهتكم على الطريقة التي أدّرت بها أعمال المؤتمر خلال الشهر الماضي، وأن أعرب عن ترحيبنا بالاقتراح الداعي إلى إسهم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في هذه المداولات، وأسفنا لعدم تمكننا من رؤية مزيد من المشاركة النشطة والموضوعية لهذا المعهد بسبب أوجه عدم اليقين الإجرائية. ونشجع الرؤساء المتعاقبين على معالجة الاعتبارات التي أثارها بعض البلدان بغية فتح الطريق أمام المشاركة والمساهمة القيمتين في مناقشاتنا لا للمعهد فحسب، بل أيضاً للمنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى التي يمكنها بالتأكيد أن توسع نطاق معارفنا وتجدد وجهات نظرنا بشأن مختلف البنود المدرجة في جدول أعمالنا.

وفيما يتعلق بالمسألة قيد النقاش الآن، وهي تنشيط المؤتمر، نرى كما قلنا من قبل أن لدينا بالفعل تشخيصاً واسع النطاق لحالة المؤتمر. فقد سعت كولومبيا، خلال رئاستها للمؤتمر، لتجميع ذلك التشخيص في الوثيقة CD/1933. وبالتالي، نود أن نشدد على أن الوقت قد حان الآن للعمل. كما يود وفد كولومبيا أن يشاطركم بعض الآراء ويكرر طرح بعض الأفكار التي من شأنها، في رأينا، أن تجعل هذه الهيئة أقوى وتضع حداً للجمود والسبات اللذين نعاني منهما الآن.

أولاً، من الواضح أن السبيل الوحيد لإعادة تنشيط المؤتمر هو أن نبدأ العمل الموضوعي، بالشروع في مفاوضات تتناول المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا. وأي نشاط خارج نطاق هذه الولاية، أو لا يمهّد الطريق لمفاوضات، يُعتبر بالتالي غير ذي جدوى. وقد يترك، علاوة على ذلك، انطباعاً خاطئاً بأن هناك تقدماً، وهو وهم يضر بشرعية المؤتمر ذاتها. ونحن نتحمل، دون غيرنا، المسؤولية عن حالة المؤتمر حاضراً ومستقبلاً.

ثانياً، إن مناقشة بنود جدول الأعمال التي انطلقت في أيار/مايو باعتماد الوثيقة WP/571/Rev.1 ينبغي أن تضيف قيمة إلى أعمال المؤتمر. وستكون هذه الأنشطة عديمة المعنى

إذا اقتصر على تكرار المواقف الوطنية. وكما لاحظنا في الجولة الأولى، لم تكن هناك تغييرات جوهرية في مداخلات الدول ومواقفها، باستثناء عدد قليل من النقاط الجديدة التي تشمل، فيما لاحظنا، بعض الأفكار بشأن العواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة عن الأسلحة النووية.

وترى كولومبيا أن الفائدة التي ينطوي عليها هذا التبادل تكمن، بعد كل مناقشة، في إيجاد القواسم المشتركة الدنيا التي نبدأ على أساسها في وضع الولايات التي نرغب في السعي إليها بشأن أي موضوع. ويمكن أن تناط عملية تلخيص هذا الأساس والتحقق منه بالرياسة نفسها أو يمكن الاضطلاع بها في الاجتماعات غير الرسمية. ومن ميزات هذه الصيغة أن مسؤولية السعي لتحقيق توافق الآراء بشأن الولايات مسؤولية تشترك فيها الدول الأعضاء كافة ولا تنتقل إلى الرئاسة الدورية ذات القدرات المحدودة.

ثالثاً، بصرف النظر عن الصيغة المختارة، تود كولومبيا أن تؤكد فكرتين تتعلقان بموضوع الولايات. فنحن نعتبر أن للمؤتمر القدرة على المضي قدماً بأكثر من موضوع واحد في الوقت نفسه. وبعبارة أخرى، يمكن أن نعمل في الوقت نفسه على ولايتي تفاوض بشأن المواضيع التي تبدو الأكثر تقدماً، وعندما نكون على وشك التوصل إلى توافق آراء، مثلاً بالنسبة للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبتفاقية بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

ونود كذلك التأكيد مجدداً على لزوم عدم ربط الولايات. ولا يجب أن يخضع التقدم المحرز في بند واحد من بنود جدول الأعمال للمزلق التي تعرقل التقدم في البنود الأخرى. فربطهما يعتبر بمثابة تفسير معيب لمبدأ التوازن.

رابعاً، كعمل ثانوي ومكمل، يمكن أن ننظر في صيغ تعالج بصورة مباشرة كيفية تعزيز المؤتمر. وينبغي لهذه المناقشات أن تراعي كذلك المسائل الإجرائية. ونحن ندرك تردد هذه الهيئة في معالجة موضوع النظام الداخلي، ولكننا نرى أن استمرار فرط تفسير هذا النظام هو أحد العوامل التي تبطئ تحقيق التقدم. فأساليب عمل أي هيئة، بما في ذلك نظامها الداخلي، أمور أساسية لحيويتها وفعاليتها.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى مبادرتين ناقشناهما في العام الماضي، ونعتبرهما مفيدتين وموضوعيتين، آمليين في إيجاد اللحظة السياسية المناسبة لوضع موضع التنفيذ. وهما الفكرتان المتعلقتان بتشكيل فريق عامل يعنى بتنشيط المؤتمر وتعيين منسق يعنى بتوسيع عضوية المؤتمر لتيسير اتخاذ قرارات تمكننا من بدء الأعمال الملموسة.

ونأمل أن تراعى هذه الاعتبارات وتساعد على اتخاذ القرارات حتى لا تبقى مناقشة تنشيط المؤتمر مجرد تمرين بلاغي. وتحدونا الثقة في أن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف برمتها، التي تشكو من أعراض مماثلة لتلك التي تعاني منها هذه الهيئة، ستستعيد حيويتها حالما يتعزز المؤتمر ويواصل عمله. أما الآن، فإن الأدوات المتاحة لنا لا ترقى إلى مستوى مهمتنا التي تهدف إلى إقامة عالم أكثر أمناً.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إن فرنسا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به قبل قليل باسم الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تلتزم فرنسا بزرع السلاح المتعدد الأطراف بطريقة فعالة تساعد على إنشاء عالم أكثر أمناً بالمضي قدماً بثبات نحو نزع السلاح العام والكامل.

ويجب أن تسهم في بلوغ هذا الهدف الطويل الأجل جميع المؤسسات التي تتألف منها آلية نزع السلاح، وهي مؤتمر نزع السلاح - المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن الاتفاقات الملزمة قانوناً - وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإننا ندرك جميعاً المأزق الذي تردى فيه مؤتمر نزع السلاح طيلة السنوات الست عشرة الماضية. وهذه الحالة ليست صحية. ونحن نشاطر جل الوفود الحاضرة مشاعر الإحباط التي أعربت عنها إزاء الوقت الضائع في المنازعات العقيمة والموارد المهدورة.

وسبب هذا الجمود سياسي في المقام الأول. ويوجد "توافق في الآراء ناقص عضو واحد" للبدء في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وبطبيعة الحال، نود أن تجرى هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، الذي أنشئ لهذا الغرض. وبالنسبة إلينا، لقد حان الوقت لصياغة مشروع اتفاق بشأن هذا الموضوع الذي سيسهم إسهاماً حقيقياً في الأمن الجماعي.

ومع ذلك، يجب أن نسمح لأنفسنا بالتفكير في أفضل السبل الممكنة لإدارة محفلنا. ولا يسعني إلا أن أعرب عن امتناني للأمين العام للمؤتمر لما تفضل بعرضه من أفكار لننظر فيها في ١٤ شباط/فبراير.

وبادئ ذي بدء، ينبغي الحفاظ على قاعدة توافق الآراء، على الرغم من إساءة تطبيقها.

فقاعدة توافق الآراء ضمان لجميع الجهات الفاعلة المعنية بإمكانية مشاركتها في مفاوضات نزع السلاح وثقتها في مراعاة مصالحها الأمنية المشروعة. كما تكفل إنفاذ الاتفاقات المتفاوض عليها من جانب جميع الجهات التي اعتمدها. وعليه، تمثل قاعدة توافق الآراء، بالنسبة إلى فرنسا، شرطاً لفعالية التعددية.

ومع ذلك، فقد أسبى، على مر السنين، استخدام قاعدة توافق الآراء كأداة لإعاقة مؤتمر نزع السلاح. وببساطة، ينبغي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار ما من خلال غياب أي اعتراض صريح، مما يسمح بتقدم العمل. كما أن توافق الآراء حالة نفسية تستوجب أن يبذل كل طرف جهوداً بغرض تحقيق تنازلات متبادلة. وللأسف، أصبح توافق الآراء يُعرّف في المؤتمر وفي الممارسة العملية بأنه مرادف للإجماع، الذي هو مفهوم أدق وأضيق من ذلك بكثير. وعلاوة على ذلك، تطبق قاعدة الإجماع على جميع القرارات،

بصرف النظر عما إذا كانت موضوعية أو ذات طبيعة إجرائية، بل، حقيقة، بصرف النظر عن أهمية المسألة.

ويجدر بنا أيضاً النظر في دور الرئيس. ولا توجد هيئة تعمل بصورة فعالة بتوافق الآراء دون رئيس قادر على تقديم مقترحات تلخص المواقف وتساعد على التوصل إلى حلول توفيقية.

وإذا نظرنا إلى تاريخنا، وإلى الفترة البعيدة جداً للأسف التي كان هذا المؤتمر يتفاوض فيها بفعالية بشأن معاهدات رئيسية، نرى أن هذا الدور تحمله في المقام الأول رؤساء الأفرقة العاملة. وهو السبب الذي مكّن المؤتمر، بكامل هيئته، من القيام بعمله دون صعوبة تذكر في ظل رئاسة دورية شهرية.

بيد أننا نقتصر الآن على العمل في إطار جلسات عامة. ومن المسلمّ به أن التعاون غير الرسمي فيما بين الرؤساء الستة ممتاز خلال هذا العام، وهو أمر إيجابي. وأود أن أشيد في هذا المقام بالجهود والنوايا الحسنة للزملاء الأربعة الذين تولوا الرئاسة هذا العام بروح جماعية وبناءة. لكن يبدو من الصعب على رئيس من رؤساء مؤتمر نزع السلاح إعطاء زخم للمحفل في غضون شهر واحد، وبالتالي تتجلى بسرعة حدود هذا النظام.

وبالإضافة إلى ذلك، تقلصت اختصاصات رئيس المؤتمر على مر السنين جراء تزايد ضيق تفسير النظام الداخلي.

ولبعض المسائل الإجرائية بالتأكيد أهمية القصوى، ولا سيما إنشاء الأفرقة العاملة. وإذا كان برنامج العمل يتسم بالحساسية، فلأن الغرض منه هو إنشاء أفرقة عاملة، وبالتالي فإنه يحدد البدء الفعلي للمفاوضات بل يوجّه هذه المفاوضات إلى حد ما في إطار ولاية محددة. ويسعدني أن أسلم بهذه النقطة.

لكن عندما يتعلق الأمر فقط بتنظيم المناقشات المواضيعية في الجلسات العامة في إطار جدول الأعمال المعتمد في بداية العام، والحال أن لدينا جدول أعمال، فهل من المعقول أن نتبع نفس الشكليات ونسعى للحصول على الموافقة الرسمية للمؤتمر؟ وبالمثل، عندما يتعلق الأمر بدعوة خبراء خارجيين والاستماع إلى ما يقولونه، وخاصة عندما يأتون من أسرة الأمم المتحدة، فهل من الضروري حقاً اللجوء إلى هذه الشكليات؟

وقد تعوّل جميع المحافل المتعددة الأطراف الفعالة بنفس القدر اللازم على تقارير أو حقائق مقدمة من هيئة محايدة، ليس في المسائل المتصلة بالتنظيم العملي للاجتماعات فحسب، بل أيضاً وفي المقام الأول في المسائل الموضوعية. فمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على سبيل المثال، لا يتردد في أن يطلب إلى الأمانة العامة إعداد تقارير تتناول مواضيع عديدة.

وأخيراً، ينبغي أن نستجيب للطلبات الشرعية الواردة من العديد من الدول الساعية للانضمام إلى هذا المحفل. وبوصفي ممثلاً لفرنسا، فإنني أدرك، طبعاً، توقعات الدول الأخرى

في الاتحاد الأوروبي، دون أن أستثني، بطبيعة الحال، مناطق أخرى من العالم. وبالتالي، فإننا نؤيد زيادة محدودة لعدد الأعضاء شريطة إقامة توازن عادل بين عدد الدول المزمع استقبالتها وإدخال تحسينات على فعالية المحفل.

السيد الرئيس، تلکم هي، في رأينا، السبل الواجب استكشافها لتحسين أداء مؤتمر نزع السلاح. وهذا السبيل، بالنسبة إلينا، أفضل من المحاولات الرامية إلى الالتفاف على بدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، بل حتى من الحلول الأكثر تطرفاً التي ذكرها البعض، مثل تعليق المؤتمر أو إلغائه تماماً.

ولنضع في اعتبارنا أنه إذا حدث ذلك، وتم تعطيل محفلنا، فإننا نعرف ما سنفقد، على الرغم من أننا لا نعلم ما سنكسبه في المقابل. سنفقد المحفل الدائم الوحيد الذي أناط به المجتمع الدولي مهمة القيام بمفاوضات بشأن نزع السلاح، المحفل الوحيد الذي يمثل جميع الدول ذات القدرات الرئيسية في أكثر المجالات حساسية. وأخيراً سنفقد استمرار احتضان جنيف خبراء في كل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، وهم خبراء يقدمون خبرة لا توجد في أي عاصمة أخرى متعددة الأطراف.

السيد دريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نحن سعداء بالطريقة التي تتأسون بها هذا المؤتمر. والمؤتمر، بصفته الهيئة الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، يعيش حالة جمود منذ أكثر من ١٥ عاماً. ولم تبرز المشكلة إلا في الآونة الأخيرة، وإن كان هناك جمود حقيقي لفترة طويلة من الزمن.

ويحتاج مؤتمر نزع السلاح، شأنه شأن أي هيئة دولية أخرى، إلى إجراء تقييم وتقدير منتظمين. وفي تقديرنا، يجب أن نكون عادلين بتجنب المبالغة والتشاؤم والحكم المسبق. وينبغي أن يكون هذا التقييم شفافاً وشاملاً وأن يساعد على تحقيق هدف تعزيز الهيئة المعنية، ألا وهي مؤتمر نزع السلاح. ولا يمكن لهذا التشخيص العاطفي المريب، إلى جانب تركيز محدد على مستقبل مؤتمر نزع السلاح إلا أن يؤدي إلى تفاقم الحالة بتقويض مصداقية المؤتمر بدون توفير بديل معقول.

وكانت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وضعت آلية لنزع السلاح، ولكن ثمة حاجة إلى التصدي للتحديات التي تحول دون فعاليتها. وأفضل طريقة لمواجهة هذه التحديات هي الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ولذلك، نؤيد التعجيل بعقد مؤتمر من هذا القبيل.

ومؤتمر نزع السلاح هيئة معروفة جداً في مجال دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف، بسجل يتضمن بعض الإنجازات التي تحققت في مجال الصكوك الملزمة قانوناً وتشكل حجر الزاوية والركن الأساسي للنظام الدولي لعدم الانتشار. وفي حين أن علة وجود المؤتمر هي نزع السلاح النووي، من المؤسف أن علينا أن نقبل بأن هذه الهيئة لم تسهم في نزع السلاح النووي إلا بقدر ضئيل.

وتعزيز التعددية بوصفه المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أمر في غاية الأهمية. وفي هذا الصدد، لا يزال مؤتمر نزع السلاح الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح.

فتشكيله المحدد، واتساع نطاق جدول أعماله، ونظامه الداخلي الخاص عناصر تمنح مؤتمر نزع السلاح وضعاً فريداً من نوعه. ونؤيد كل التدابير التي تعزز مصداقيته وأداءه السليم. ونعتقد أن تعزيز أعمال المؤتمر لا يمكن أن يتحقق بتغيير شكل النظام الداخلي أو أسلوبه أو بتغيير تفسيرنا لهذا النظام. والجدير بالذكر أن الأمر لا يتعلق بكون مؤتمر نزع السلاح تفاوض بشأن جميع المعاهدات القائمة في إطار نفس النظام الداخلي، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء، فحسب، بل أيضاً بكون الطبيعة الحساسة للمسائل ذات الصلة بأمن البلدان ونزع السلاح تلزمنا باعتماد قواعد مماثلة في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف في محافل أخرى.

ومسألة تقييم عمل مؤتمر نزع السلاح ونزع السلاح مسألة خطيرة. وينبغي أن نتعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلة وأن نتوخى الحذر إزاء المبادرات العاطفية التي تحول الزخم الذي تولد مؤخراً إلى تغييرات تجملية في الشكل والإجراءات دون معالجة الجوهر أو دون تقديم اقتراح لتغيير هيئة ومكان التفاوض نظراً لعدم إدراك المشكلة الكامنة في نهج المفاوضات المهيمن الحالي من التكلفة الذي تسعى إليه بعض البلدان.

وجوهر مشكلة الخمول الذي عاشه مؤتمر نزع السلاح على مدى العقد الماضي هو الافتقار إلى الإرادة السياسية للمضي قدماً نحو تحقيق مبدأ تعزيز أمن الجميع من خلال القضاء على الخطر المشترك الذي تشكله الأسلحة النووية على المجتمع الدولي وعدم التحرك لتغيير موقف يتمحور حول الذات إلى نهج نبيل يستند إلى الأمن التعاوني المستدام.

والمقاومة المستمرة للأداء النشط لمؤتمر نزع السلاح من خلال بدء مفاوضات بشأن جميع المسائل الأساسية تُعزى أساساً إلى سبب واحد هو أن المؤتمر ليس مكلفاً بالإبقاء على الوضع القائم، وإنما هو مكلف بالتفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح، وبالتالي بتغيير الوضع القائم. ولو كان المؤتمر أوفى بولايته الحقيقية عن طريق التفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج الأسلحة النووية وتطويرها وحيازتها واستخدامها، لتغير الوضع الراهن، ولكان أولئك الذين يُعتبرون "حائزين" قد فقدوا هذه الميزة. وبالتالي، فإن مقاومة وفاء المؤتمر بولايته شديدة، وما دامت عقلية الاعتراف ببعض قيم الأسلحة النووية لا تتغير، ومادامت الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تبدي استعداداً للدخول في أي مفاوضات تقتضي إدخال تغيير على ترساناتها أو تنال من سلطتها النووية، فإننا لن نحقق أي اختراق في الوفاء بولايته هذه الهيئة. وبالتالي، فإن هذا الطريق المسدود ليس مشكلة شكلية بل موضوعية لا تمت بصلة لأي مشكلة إجرائية في المؤتمر، ولكن لها صلة وثيقة بالافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح.

وأود أن أشدد هنا على أن المهمة الرئيسية للمؤتمر هي التفاوض بشأن نزع السلاح. ومع مراعاة وجود اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، يظل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى الوحيدة للمؤتمر. وقد وُضع جدول أعماله بطريقة تساعد على بدء المفاوضات بشأن صكوك دولية متضافرة يعزز كل واحد منها الآخر من أجل نزع السلاح النووي. ولذلك فإن المؤتمر ليس مكاناً لمناقشة مسألة واحدة، وعدم وجود توافق في الآراء بشأن نطاق مفاوضات حول مسألة واحدة لا يمكن أن يمنع الوفود من البدء في مفاوضات بشأن مسائل أخرى. بل على العكس من ذلك، أعتقد أن الصعوبات التي نواجهها تنبع من رفض بعض البلدان التعامل بجدية مع نزع السلاح النووي. ونعتقد أن البدء المبكر في مفاوضات في إطار المؤتمر، بشأن برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك اتفاقية للأسلحة النووية، هو الحاجة الماسة لآلية نزع السلاح اليوم.

وستحظر هذه الاتفاقية حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستخدامها، بما يؤدي إلى تدميرها في نهاية المطاف. وإذا بدأنا هذه المفاوضات في المؤتمر، فسوف نكون في وضع يسمح لنا بمعالجة شاملة لجميع القضايا الجوهرية المدرجة في جدول أعماله بطريقة متوازنة. وستتناول هذه المفاوضات، بطبيعة الحال، جميع جوانب المواد الانشطارية بطريقة شاملة، والحق المشروع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الضمانات الأمنية، وكذلك منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وتتيح اتفاقية الأسلحة النووية هيكلًا عامًا يحفظ بصورة متسقة أمن جميع الدول بتفادي النهج الحالي الجزأ والمفكك وغير المكلف بالنسبة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية. والمقترحات الرامية إلى السعي لتحويل انتباه المجتمع الدولي وتركيزه من المسألة الأساسية الرئيسية مثل عن اتباع هذا النهج المتمحور حول الذات وغير المكلف، وهو بالتالي غير مقبول.

ونرى أن المقترح المتطرف الداعي إلى التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خارج مؤتمر نزع السلاح مقترح غير ذي جدوى وغير مقبول. وأخيراً وليس آخراً، فالمؤتمر منظمة مستقلة لها نظامها الداخلي، وليست هيئة فرعية من هيئات الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن أي توصية صادرة عن الجمعية العامة ستكون ذات طبيعة استشارية يمكن أن يتخذ المؤتمر بشأنها قراره.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، أود أن أضـم صوتي إلى أصوات زملائي في الإعراب عن تقديري للمناقشة التي أشرفتم عليها. وكانت المناقشة، في رأيي، مفيدة جداً ومثيرة للاهتمام. وفي هذا الصدد، فقد وضعت جانباً البيان الذي أعددت، وأود أن أشاطركم أفكارني بشأن نتيجة المناقشة. كما أود أن أتمس سعة صدر المترجمين الشفويين، حيث إنني سأرتجل.

فشأننا شأن معظم الوفود، لسنا سعداء بالحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح. وقد سبق للوفد الروسي أن أبدى مرونة. وأود أن أذكر في هذا الصدد بأننا تخلينا في وقت ما عن ربط المفاوضات بشأن الفضاء الخارجي بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وكانت تلك خطوة هامة خطوناها إلى الأمام. وفي وقت لاحق، أيّدنا بطبيعة الحال، على غرار العديد من الدول الأخرى، الوثيقة CD/1864. وكنا أيضاً على استعداد لدعم وثائق أخرى بشأن برنامج العمل، بما في ذلك أحدث المقترحات المصرية، المعروفة معرفة جيدة. وكما تعلمون، اقترحنا أيضاً بصورة غير رسمية، خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة، سبيلاً للمضي قدماً ببرنامج عمل يتعلق بوضع العناصر الأساسية لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وللأسف، يبدو أن المناقشة التي نجرها اليوم تتبع مرة أخرى مسارين. فهل المسائل الإجرائية هي حجر العثرة الذي يمنعنا من القيام بعملنا، أم أن هناك أسباباً سياسية أعمق بكثير؟ فقد كان ممثل إيران الذي تكلم قبلي محقاً تماماً عندما قال إن النظام الداخلي ذاته لم يمنع هذه الهيئة من إبرام اتفاقات هامة لتزع السلاح في الماضي. وفي هذا الصدد، أود أن أسوق مثلاً جديداً يشتمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي معاهدة صيغت، بطبيعة الحال، في إطار مؤتمر نزع السلاح. وعندما لم تكفل الجهود الرامية إلى التغلب على المسائل الإجرائية بالنجاح، أُحيلت المسألة إلى نظر الجمعية العامة. وبالرغم من التوقيع على المعاهدة في عام ١٩٩٦، فإنها لم تدخل بعد حيز النفاذ بعد ما يربو على ١٦ عاماً. واعتقد أننا جميعاً ندرك جيداً أن التوقعات بالنسبة إلى بدء نفاذ المعاهدة لا تتوقف على الإطلاق على ما إذا كانت اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية توظف ١٠ محامين لاستعراض بعض الوثائق القانونية أو تسرّح ١٠٠ موظف. بل تتوقف هذه التوقعات على الإرادة السياسية للدول وقراراتها التي يتوقف عليها بدء نفاذ المعاهدة. ولذلك، يصعب أن تدرج المسألة ضمن المسائل الإجرائية، بل تدرج بالأحرى ضمن المشاكل السياسية المحددة جداً.

ونحن نرى أن هناك نهجين أساسيين للمقترحات والحلول التي طرحت وتناقش على نطاق واسع في أروقة مؤتمر نزع السلاح اليوم. ويتمثل أحد النهجين في تجاوز مؤتمر نزع السلاح بطريقة أو بأخرى، والشروع في عملية التفاوض في محافل موازية أو إشراك الجمعية العامة في ذلك. وعلى أي حال، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى انهيار المؤتمر - وهو أمر يجب أن يكون واضحاً بالنسبة إلينا. وينبغي أن أشير أيضاً إلى أن هذه المقترحات لم تصغ بدقة. ولدينا قول مأثور في روسيا: "الهدم أيسر من البناء". وما أعنيه هو أن على المرء قبل أن يقترح شيئاً بناءً أن يدرك مآله تماماً. وللأسف، فإننا لا نرى مآل هذه المقترحات.

وهناك وجهة نظر أخرى، ويسرني أن أشير إلى أن هذه هي النظرة السائدة: إننا بحاجة إلى الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح. وطرح العديد من المقترحات المحددة عن الطريقة التي يمكن أن نبدأ بها المناقشات مرة أخرى في هذا الحفل. وأؤيد، بصفة خاصة، الأفكار التي أعرب عنها ممثل المملكة المتحدة. ومن جانبنا، اقترحنا كذلك أن نفكر في هذه المسألة من أجل استكشاف إمكانية اعتماد ما يسمى ببرنامج عمل خفيف لمؤتمر نزع السلاح.

(تكلم بالإنكليزية)

اعتماد ما يسمى ببرنامج عمل خفيف يتضمن تناول جميع المسائل الأساسية الأربع.

(تكلم بالروسية)

ويبدو لنا أن الأمر لا يتعلق بالصياغة، بل بكيفية فهمنا لهذا البرنامج. فقد قدم الاتحاد الروسي والصين في عام ٢٠٠٨ مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ولم يجر ذلك حتى في إطار برنامج العمل بل بالأحرى في إطار جدول الأعمال. ومع ذلك، فقد مكنتنا من إحراز تقدم كبير في مناقشة العناصر الرئيسية للمعاهدة. ويبدو لنا أنه إذا أجريت مناقشات بشأن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، حتى في إطار برنامج عمل "خفيف"، بما في ذلك الحلقات الدراسية التقنية التي نُظِّمت بمبادرة من ألمانيا، وسُنِّظَّم بمبادرة من هولندا، فإن هذه المناقشات ستؤدي بنا إلى فهم مقاصد معاهدة محتملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومبادئها مستقبلاً. وعلاوة على ذلك، سيختلف مركز هذه المناقشات اختلافاً تاماً.

وفي الختام، سيدي الرئيس، نحن نواجه اختياراً مهماً. ولم يتبق إلا القليل من الوقت قبل انعقاد الجمعية العامة. وإذا لم نعتنم هذه الفرصة فسنكون مقدمين على انهيار مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، يجب أن نلتف حول هذا المحفل. وسيكون من الأمثل أن نتمكن من الاتفاق على برنامج عمل لهذا المحفل قبل نهاية الدورة.

السيد زفيكيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم الرئاسة، وأن أشكركم وأقرانكم على اتخاذ قرار تخصيص دورتين منفصلتين في إطار الجدول الزمني لأنشطة هذا العام لمسألة تنشيط المؤتمر الهامة. وهذا تسلسل منطقي في ظل ظروف الجمود السائدة.

وتؤيد صربيا البيانين اللذين أدليا بهما ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي وكرواتيا باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة. ولا يمكن أن يكون هناك تنشيط لمؤتمر نزع السلاح بدون توسيعه. وكما أشار السيد توكايف في الملاحظات التي أبدتها في هذه القاعة، قبل أربعة أشهر بالضبط، وتحديدًا في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، كان التوسيع في الماضي مسألة متفقاً عليها ومحققة، ولم ينشأ عنها أي ضرر لأعمال المؤتمر الموضوعية. وبالتالي، فإن من الأصعب فهم وقبول نهج الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح الحصري، بوصفه أثراً متحجراً في عالم اليوم المترابط والمعولم، إلى جانب كل المسائل ذات الأهمية العالمية المدرجة في جدول الأعمال. والعضوية المحدودة في منظومة الأمم المتحدة لا تتفق اليوم مع العصر.

إن الجمود الذي نواجهه سيف ذو حدين - بالمعنى الموضوعي، حيث لم نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المفاوضات الموضوعية والمسائل الإجرائية، حيث تعتبر زيادة عدد الأعضاء

إحدى هذه المسائل. وهناك خيط مشترك أو نقطة مشتركة لهذا التعطيل ذي الحدين - ولم تتح لأي منهما حتى فرصة استكشاف السبل الممكنة للمضي قدماً، وهو أمر لا يفيد مستقبل المؤتمر. فلتتح لنا فرصة.

وتؤيد صربيا أيضاً النظر في القضايا الأخرى التي أثارها السيد توكايف في ملاحظاته، ولا سيما مدة رئاسة المؤتمر واضطلاعها بدور أكثر نشاطاً، بالإضافة إلى إمكانية إعادة تصميم جدول أعمال عام ١٩٧٨ الذي عفا عليه الزمن. وتؤيد تأييداً تاماً الفكرة التي تقدمت بها أيرلندا بشأن إنشاء فريق عامل معني بالتنشيط.

السيد جيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بالإشارة إلى أن موضوع جلستنا اليوم ليس مدرجاً في جدول الأعمال التقليدي للمؤتمر، لكنه نوقش في كل من المؤتمر والجمعية العامة على مدى العامين الماضيين.

وشاركت الهند وأبدت وجهة نظرها في هذه الاجتماعات. فعلى سبيل المثال، حضر وزير الخارجية الهندي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف الذي عُقد بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. واستمعنا أيضاً بانتباه إلى ما قالتها أو اقترحتة الجهات الأخرى التي تعلق أهمية على هذا الموضوع، وسنفكر ملياً في ما سمعناه اليوم.

وما فتئت الهند تدعم الأهمية الفريدة للمؤتمر بصفته المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح الذي اعترف له بهذه الصفة المجتمع الدولي في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتمشياً مع الأهمية التي نوليها للمؤتمر، نرحب بالجهود المبذولة التي تقرّبنا من المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي والحفاظ على قيمة هذا المحفل. وعلى العكس من ذلك، نعتقد أنه ينبغي أن نتفادى بذل جهود تأخذنا بعيداً عن توافق الآراء أو تشكك في دور المؤتمر.

ونحن نشاطر الدول الأعضاء الأخرى حيبة أملها إزاء استمرار المؤتمر في هذا الطريق المسدود. فعلى الرغم من الجهود التي بذلها الرؤساء المتعاقبون والأعضاء على مدى العامين الماضيين، لم يتمكن المؤتمر من الاتفاق على برنامج عمل والاضطلاع بمهمته الأساسية المتمثلة في التفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف. ومع ذلك، نعتقد أننا لا ينبغي ألا نلوم المؤتمر أو نظامه الداخلي على هذا الطريق المسدود. بل على العكس من ذلك، يقدم النظام الداخلي إلى الدول الأعضاء ما يلزم من ضمان بأن مصالحها الأمنية محمية حماية كاملة بينما تشارك مع دول أخرى هامة عسكرياً في بحث مسائل ذات تأثير حيوي على مصالح الأمن القومي.

وأود أن أشير هنا إلى أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أولت أقصى الأولويات إلى نزع السلاح النووي. وموقف الهند ثابت في دعم نزع السلاح النووي عالمياً بشكل غير تمييزي وقابل للتحقق. والحقيقة المؤلمة هي أن هدف

إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لا يزال هدفاً بعيد المنال بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لزرع السلاح، لأسباب ليس أقلها عدم تمكن المؤتمر من الاتفاق على إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وسوف يتطلب تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية التزامات يتضمنها إطار متعدد الأطراف متفق عليه يشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهي، بالمناسبة، ممثلة في المؤتمر.

وتضمن برنامج العمل الأخير، الذي اعتمده المؤتمر بموجب قراره المتخذ بتوافق الآراء والوارد في الوثيقة CD/1864 المؤرخة أيار/مايو ٢٠٠٩، البدء فوراً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأظهرت المناقشات والاجتماعات التي أجريناها لاحقاً تأييداً واسع النطاق لذلك القرار. ونحن نؤيد البدء فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر باعتباره جزءاً من برنامج عمل لا يعيد فتح باب توافق الآراء الذي طال أمده في المجتمع الدولي بشأن الهدف الأساسي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وولايتها، وذلك دون النيل من الأولوية التي نوليها لزرع السلاح النووي.

ولا تزال للمؤتمر الولاية والعضوية والمصادقية والنظام الداخلي للاضطلاع بمسؤولياته بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح حاضراً ومستقبلاً. والأمر متروك للدول الأعضاء لتفعيله بالتفاوض على معاهدات متعددة الأطراف يمكن توقيعها والتصديق عليها وتنفيذها على الصعيد العالمي. وعلى أي حال، كما أشار زميلنا من المكسيك، لا توجد المنظمات الدولية وآلية نزع السلاح بمعزل عن ضميرنا وإرادتنا. ولا يمكننا أن نعتنق رأياً مجرداً عن آلية نزع السلاح؛ وبالتالي، فإننا لا نعتقد أن المقترحات التي تشكك في بقاء المؤتمر أو أهميته، بل التي تقترح بدائل غير واقعية، ستؤدي إلى نتائج مفيدة أو مثمرة في تنفيذ جدول الأعمال المتعدد الأطراف المتفق عليه بمشاركة جميع البلدان ذات الصلة.

وفي الختام، يحدونا الأمل في أن تعيد مداولاتنا وإجراءاتنا حاضراً ومستقبلاً أثناء السنة الجارية تأكيد الدور الذي يقوم به المؤتمر بصفته محفل التفاوض الوحيد بشأن نزع السلاح والبحث عن إعطاء جهودنا زخماً لاستئناف الأعمال الموضوعية بما في ذلك المفاوضات داخل هذا المحفل.

السيد لي جو - إيل (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، سأتوخى الإيجاز. في الآونة الأخيرة، شهدنا العديد من الخطوات الإيجابية نحو اختراق طال انتظاره في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعليه، فقد أصبحت توقعات المجتمع الدولي الآن من أجل تنشيط أعمال المؤتمر أكبر من أي وقت مضى.

وفي تحرك يعكس تطلعات المجتمع الدولي، عقد الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ اجتماعاً رفيع المستوى كان بمثابة رد من المجتمع الدولي على مؤتمر نزع السلاح. ونُظمت أيضاً في نيويورك في تموز/يوليه الماضي مناقشة متابعة بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. بيد أن المؤتمر لم يحرز بعد تقدماً يذكر، وبالتالي فإن صبر المجتمع الدولي

ينفذ تدريجياً. وفي العام الماضي، دعت الجمعية العامة مرة أخرى مؤتمر نزع السلاح إلى اعتماد برنامج عمل وبدء أعماله الموضوعية. وقد لا يعرض استمرار الشلل المؤتمر للنيل من مركزه وشرعيته باعتباره المحفل الرئيسي لنزع السلاح فحسب، بل أيضاً لإتلاف الأسس التي تقوم عليها آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وإني أو من إيماناً راسخاً بأن على المؤتمر أن يتحرك بسرعة إذا كان يرغب في مواصلة الاضطلاع بدوره الرئيسي.

ومن أجل تشجيع المؤتمر على المضي قدماً، من الضروري في المقام الأول لكل دولة عضو أن تبدي المزيد من المرونة السياسية فيما يتعلق باعتبارها الأمنية وطرائق عملها. وعندما تبدي الدول الأعضاء المرونة وتحلى بروح التعاون سوف يكون مؤتمر نزع السلاح عندها فقط قادراً على أن يتطور إلى حد كبير في مواكبة بيئة نزع السلاح السريعة التغير. وما تحتاجه عملية مؤتمر نزع السلاح الآن ليس مناقشة فارغة لا نهاية لها بل إجراءات ملموسة. وستبدل جمهورية كوريا، من جانبها، قصارى جهودها من أجل تحريك عملية مؤتمر نزع السلاح.

كما يحيط وفد بلدي علماً بالمقترحات التي قدمها الأمين العام للمؤتمر في شباط/فبراير ٢٠١٢. وأتفق مع الرأي الذي أعرب عنه بأن الإصلاح الإجرائي يمكن أن يكون نقطة انطلاق نحو خلق الإرادة السياسية من أجل تنشيط أعمال المؤتمر. وقد يكون من المفيد مناقشة إمكانية تغيير النظام الداخلي للمؤتمر، بما في ذلك ما إذا كان يجب الاستمرار في تطبيق قاعدة توافق الآراء حتى في المسائل الإجرائية البحتة. فقد أسىء استخدام قاعدة توافق الآراء إلى درجة تسببت في جمود هذه الهيئة نفسها. ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أن مؤتمر نزع السلاح ليس نهاية في حد ذاته بل إحدى أدوات نزع السلاح الرئيسية.

السيد أوسكبير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نرحب بإضافة بند جديد إلى الجدول الزمني لأنشطتنا، وهو تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، الذي ننظر فيه اليوم. ونعرب عن تقديرنا للمناقشات بشأن هذه المسألة لأن المؤتمر بحاجة فعلاً إلى من يعيد تنشيطه. فهذه الهيئة تعيش في مأزق منذ مدة طويلة للغاية، وينبغي لها الاضطلاع من جديد بمهمتها المتمثلة في التفاوض بشأن المعاهدات. وعلى هذا الأساس، أيدت تركيا وأسهمت بنشاط في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقد استمعنا اليوم باهتمام إلى الوفود الأخرى، التي أعربت عن العديد من الآراء الهامة. ونعرب عن تقديرنا للمناخ العام الذي تجري في إطاره هذه المناقشة اليوم؛ وبالتالي اسمحوا لي أن أدلي بملاحظات مقتضبة باسم تركيا.

فبالنسبة إلى تركيا، يعني مفهوم التنشيط بداية المفاوضات التي تندرج ضمن ولاية المؤتمر، لا غير. وفي الواقع، يمكن أن نقول ببساطة إن المؤتمر لا يؤدي وظيفته إذا لم يكن يتفاوض. وإذا بدأ التفاوض، فقد استعاد نشاطه. والمؤتمر لا يعمل حالياً للأسف، وبالتالي ينبغي أن نبذل قصارى جهودنا لتحقيق هذه الغاية. وينبغي لنا أن نوجه المناقشات من أجل

التوصل إلى برنامج عمل يحظى بتوافق الآراء وبدء المفاوضات. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لنا مناقشتنا في إطار هذا البند أن تسترشد بفقرات منطوق قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦.

وبطبيعة الحال، هذه خطوة بالغة الصعوبة - وهو ما ندركه جميعاً. وإذ نضع في اعتبارنا الماضي القريب لهذه الهيئة، نعلم جميعاً مدى صعوبة هذه العملية. غير أننا لن نخدع إلا أنفسنا إذا بدأنا نعتقد أن الجهود المبذولة من أجل تنشيط المؤتمر تعادل خطوات أخرى ثانوية ويمكن القول بأنها أبسط لمجرد أن قبول برنامج عمل بتوافق الآراء والبدء في المفاوضات يبدو لنا صعباً.

فالمشاكل التي يواجهها المؤتمر لا تنبع من نظامه الداخلي أو من دينامياته الداخلية. وبالنسبة إلى وفد بلدي، لا يزال المؤتمر يحتفظ بما يلزمه من ولاية وعضوية ونظام داخلي لأداء مهامه. لذلك، يجدوننا صادق الأمل في عدم إساءة فهم مفهوم التنشيط أو سوء تفسيره على أنه يعني إجراء مناقشات بشأن المسائل الإجرائية.

وأكد هذا الوفد مراراً وتكراراً موقفنا من أجل توسيع مؤتمر نزع السلاح، ولكن، بعد أن استمعت إلى البيانات التي أدلى بها اليوم بعض الوفود، أود أن أؤكد مرة أخرى علانية أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن مسألة توسيع المؤتمر أو تعيين منسق خاص بشأن هذه المسألة في الوقت الحاضر. فالوقت ببساطة غير مناسب لذلك. وينبغي لنا أن نحرص على تجنب ترك انطباع خاطئ للعالم الخارجي بأن المؤتمر يعمل في الواقع ليضيف في مداولاتنا نقاط خلاف من شأنها، في نهاية المطاف، أن تضعف تركيزنا على العمل الموضوعي الرئيسي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أن استئناف العمل الموضوعي للمؤتمر بموافقة جميع دوله الأعضاء سيسهم في تحسين الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لنا أن نسعى لتوليد المزيد من التفاهم والثقة المتبادلين في إطار المؤتمر، وفي الوقت نفسه عدم تجاهل التطورات خارجه.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أكمل الاقتباس المأخوذ من المؤلف الكسندر دوما الذي اختتم به سفير إسبانيا البيان الذي أدلى به في سياق الدعوة إلى الانتظار، باقتباس من الكاتب نفسه، الذي قال إن الانتظار في بعض الأحيان أصعب من العمل. وفي هذه الحالة، يمكن لتمديد مدة الانتظار أن يلحق ضرراً بالغاً بمؤتمر نزع السلاح. ويتمثل الحل الذي اقترحه بعض الزملاء في اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يراعي الاحتياجات الأمنية للجميع ويمكن تنفيذه في أقرب وقت ممكن. ولا يزال الوفد الجزائري يعتقد أن الوثيقة CD/1864 توفر أساساً لبرنامج عمل يستوفي تلك المعايير، إلى جانب عناصر تتطور، وليس أساساً نستند إليه لتحديد الأولويات.

ويود وفد بلدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم مناقشة بشأن هذا الموضوع، الذي لا يشكل، كما أكد زميلنا من الهند، بنداً من بنود جدول الأعمال.

ونود أن نخبركم بعنصرين رئيسيين يتعلقان بالموضوع قيد المناقشة. ويتعلق أولهما بالنهج المتبع إزاء هذه المسألة. ففي رأي وفد بلدي، ينبغي اتباع نهج شامل إزاء مسألة تنشيط مؤتمر نزع السلاح، وينبغي أن تشمل المناقشات جميع العناصر التي تحول دون إحراز المؤتمر تقدماً صوب المفاوضات. والمسألة لا تتعلق بإدراج الموضوع في إطار مبادرة محددة على مستوى الجمعية العامة، وكنا نود، على غرار حركة عدم الانحياز، أن نعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تُكرّس لنزع السلاح وتُنظر في المشاكل التي تواجهها الآليات المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح.

وكنا نود، سيدي الرئيس، أن تعالج هذه المسألة كذلك في الملاحظات التي قدمها إليكم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، حتى يمكننا دخول المناقشات بنظرة شاملة عن هذه المسألة.

وفضلاً عن ذلك، سيدي الرئيس، تبدو لنا عبارة "تنشيط" غير عادلة في ضوء الجهود التي تبذل في مؤتمر نزع السلاح. وكما ذكر سفير إسبانيا، فإن "التنشيط" لغوياً يعني "إعادة الحياة". ولا يجب التغاضي عن العديد من الجهود المبذولة في مؤتمر نزع السلاح. والهدف من وجودنا اليوم، كما كان الحال في الماضي، هو بالتحديد أن نحیی مؤتمر نزع السلاح وأن نكون طرفاً في الجهود المبذولة. وكنا نفضل مصطلح "إنعاش"، من منطلق إعطاء زخم جديد للمؤتمر. ومن أجل إعادة إحياء أو إنعاش المؤتمر، من الأهمية بمكان أن نجري تقييماً كاملاً وموثوقاً به، أي أن نقوم بتشخيص يمكن من إعطاء العلاج المناسب بدلاً من مجرد مسكنات. والعنصر الأول من هذا التقييم، في رأي وفد بلدي، هو أن الجمود الذي يعيشه المؤتمر من شأنه أن يهدد بقاءه في حد ذاته. أما العنصر الثاني، فهو أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما تلك التي لا تتمتع بأي حماية نووية، ليست سبب هذه الحالة، وبالتالي فهي لا تفيدها في شيء.

ثالثاً، المعيار الأساسي للأمن الذي نسعى لتحقيقه من خلال المفاوضات في المؤتمر هو الأمن الجماعي - أمن المجتمع الدولي بأسره، وليس تجاوز حالات الأمن الوطني. ونحن نعتقد أن للدول الأعضاء في المؤتمر، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، مسؤولية خاصة بالنظر إلى أن لها سلاحاً قادراً على إبادة الإنسانية. ولذلك، يجب أن ننظر إلى ما وراء الأمن الوطني وتفكر في بقاء البشرية.

وترى بعض الوفود هنا أن الجمود الذي يعيشه المؤتمر ينبع جزئياً من اعتبارات إجرائية. ويهمننا أن نعرف كيف يمكن لمناقشة الإجراءات في المؤتمر أن تجعلنا نستأنف المفاوضات فيه، بالنظر إلى أن العامل الرئيسي الكامن وراء هذا الجمود عامل سياسي ينطوي بصورة خاصة على رفض إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة التأسيسية لمؤتمر نزع السلاح، المعروفة باسم "الوصايا العشر". وهذه الوثيقة هي نقطة انطلاق مؤتمر نزع السلاح. وإذا لم نتفق على تنفيذ الولاية المنصوص عليها فيها، فكيف يتسنى لنا أن نحرز تقدماً ونسمح للمؤتمر بأن يبدأ بإنجاز عمله؟

كما حددت بعض الوفود الصعوبة التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح في كون برنامج العمل يوضع سنوياً. ولا يشاطر الوفد الجزائري هذا الرأي: فالمشاكل تتعلق بالطريقة التي يتم بها وضع برنامج العمل، وليس بوتيرة وضعه. والنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح ينص على جدول زمني للأنشطة، ومن المنطقي أن يغطي أي جدول زمني للأنشطة فترة لا تزيد على سنة واحدة. وربما تكمن المشكلة في أننا دأبنا على إدراج برنامج العمل في نفس الفئة التي ندرج فيها إنشاء الهيئات الفرعية، في حين أن إنشاء هذه الهيئات في إطار النظام الداخلي ممكن شريطة أن يكون هناك اتفاق بشأنه. وإذا كان هناك اتفاق، يمكن للدول الأعضاء أن تنشئ هيئة فرعية ترى أنها تلي جميع الشروط لبدء المفاوضات. تلکم هي النقاط التي يود وفد بلدي إثارتها بشأن مسألة إعادة إحياء مؤتمر نزع السلاح.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب في البداية عن تقديرنا حق التقدير للمساهمة التي قدمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وعن تأييدنا، بطبيعة الحال، للبيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. ونرحب بحقيقة أن موضوع التنشيط، الذي يمثل أساساً الحالة السائدة في مؤتمر نزع السلاح، موضوع يندرج ضمن مواضيع الجدول الزمني للأنشطة. وفي ذلك إشارة واضحة إلى الاعتراف بحقيقة وجود مشكلة في مؤتمر نزع السلاح، وبوجود احتلال وشعور بالأزمة؛ وإلا، فإننا لن نكون بحاجة إلى التكلم عن التنشيط، أو كما قال زميلنا البريطاني السفير آدمسون، قبل أسبوع أو نحو ذلك، سنتكلم عن إحياء مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أنه ما من أحد يمكن أن ينكر وجود مشكلة. وأسمع ألفاظاً من قبيل المأزق، والطريق المسدود، والجمود، والعرقلة في كل الأوقات. ويحدوني الأمل في أن يتذكر الزملاء ذلك عندما نصوص مشروع تقرير دورتنا هذه، ولقد أحطت علماً بما قاله ممثل سويسرا في هذا الصدد.

والآن، فيما يتعلق بالنهج الذي تتبعه، ما زالت ألمانيا تولي أهمية إلى المؤتمر. ونحن ننظر إليه بصفته محفلاً هاماً. ونفضل كثيراً العمل في هذا المحفل. ونأسف للركود، ونأسف لأن سياسات الربط والعرقلة كانت، لعقود من الزمن، الخصائص المميزة لهذا المحفل. وندعو الدول الأعضاء إلى عدم منع إجراء المفاوضات برفع سقف شروط البدء فيها بشكل غير ضروري. ولاحظت باهتمام ما قاله زميلنا ممثل البرازيل - أنك عندما تريد منع التفاوض ترفع سقف الشروط عالياً جداً. وأعتقد أنه محق تماماً في ذلك - لا ينبغي لك رفع سقف الشروط عالياً - عندما تكون بوضوح في وضع الأقلية، بل، في الواقع، عندما تكون العضو الوحيد الذي يحول دون اعتماد برنامج عمل. وي طرح ذلك في الواقع مشكلة أساسية جداً للمجتمع الدولي بأسره عندما يعرقل في محفل عضو أو اثنان من الأعضاء الآخرين ما يود الآخرون تحقيقه من حيث صياغة صكوك جديدة في مجال نزع السلاح. وبعبارة أخرى، إذا ظل محفل يساوم بشأن كيفية الشروع في عملية ما، فإن ذلك لا يبدو جيداً على الإطلاق. ونحن لا نبدو في مظهر جيد على الإطلاق، وأعتقد أننا ينبغي أن ندلل هذه الصعوبات في خضم المفاوضات نفسها بدلاً من السعي لتسويتها عن طريق اعتماد برنامج العمل أو منع اعتماده.

وفي هذا السياق، أود مرة أخرى أن أشكر الرئاسة المصرية على الجهود التي بذلتها في صياغة مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/1933. وكنت أعتقد أن هذا الحل يمثل حلاً وسطاً عادلاً. ولكنني، في ضوء هذه التجربة، أعتقد أن على المرء أن يقول إنه لا يوجد أمل على الإطلاق، من الناحية الواقعية، في أن نحز تقدماً بشأن مسألة برنامج العمل. وبالتالي فإن ألمانيا منفتحة بالتأكيد على خيارات أخرى. والمشكلة الأساسية تكمن في طريقة التغلب على الإساءة الواضحة لاستخدام قاعدة توافق الآراء لتيسير بدء العملية. وعندما نفكر في ذلك، أعتقد أن الجمعية العامة واللجنة الأولى تتبادران بالطبع إلى أذهاننا.

ونحن ننطلق من حقيقة أن وفداً واحداً فقط هو الذي اعترض على النهج المتبع في مشروع المقرر المتعلق ببرنامج العمل، وأقول ذلك بالنسبة إلى اللجنة الأولى. فماذا كان في رأيي جوهر مشروع المقرر المتعلق ببرنامج العمل؟ كان الجوهر نية في التعامل مع عدد من المسائل الأساسية في مجال نزع السلاح، بما في ذلك البدء في استخلاص عناصر صك بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والمسائل ذات الصلة. وأعتقد أنه ينبغي للجنة الأولى أن تحاول البناء على ذلك.

ومع ذلك، لا يكفي أن تدعو الجمعية العامة فقط مؤتمر نزع السلاح إلى التكاليف كما سبق لها أن فعلت مراراً وتكراراً. أرى أن ذلك غير كاف. فقد حاولنا، ولكن بدون جدوى، لأن المؤتمر لا يستجيب لهذا النداء بسبب وجود صعوبات. وينبغي للجمعية العامة أن تتخذ بنفسها قراراً بشأن هذه المسألة. وعلى نحو ما، نواجه في مؤتمر نزع السلاح والمجتمع الدولي حالة من حالات الطوارئ، وبالتحديد أن أحد الوفود يعرقل محفلاً متخصصاً مثل مؤتمر نزع السلاح، وهنا ينبغي للجمعية العامة أن تتدخل؛ ويكتسي تدخلها طابعاً شرعياً بالتأكيد. وكما نعلم جميعاً، فقد اعتمدت مقررات أساسية في دورات استثنائية، بما في ذلك الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وبإمكانها أن تفعل شيئاً فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح كذلك. ويمكن أن تنظر في عمليات أخرى. وفي هذا السياق، أكتفي بالقول، على سبيل المثال، إن عملية معاهدة تجارة الأسلحة تخطر على البال. وأعتقد أن بإمكاننا أن نتعلم من هذه العمليات الأخرى، ويمكن أن تكون هذه طريقة لبدء العملية. لقد استمعت باهتمام إلى ما قاله زميلنا الروسي. وخلاصة قوله، إذا صح فهمي له، هو ما يلي: "إذا لم يكن هناك كسر فلا داعي للإصلاح". ولا أقول إن مؤتمر نزع السلاح مصاب بكسر، ولكن لدينا مشكلة حقيقية. لذلك، يتعين على الجمعية العامة، في رأيي، أن تنظر في هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، فبالنسبة إلى المشككين الذين يقولون إن عملية معاهدة تجارة الأسلحة، كنموذج، يمكن أن تسبب صعوبات، أظن أن هناك ما يكفي من الضمانات في تلك العملية ليشعر الجميع أنهم في كنف الأمان.

وما هذه إلا إحدى الأفكار الممكنة، بيد أننا بحاجة إلى أن نكون مبدعين. وينبغي على الأقل أن نتفق على فائدة المناقشات التقنية، كتلك التي شرعنا فيها بالاشتراك مع هولندا

قبل أيام قليلة. وقد تكون هذه فرصة لوضع أساس عمل المستقبل. وفي الختام، فإن الجمود لا يمكن أن يظل خياراً بالنسبة لهذه الهيئة وبالنسبة للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بناء على مشورة الأمين العام للمؤتمر، أود الآن أن أحلي سبيل المترجمين الشفويين، وأن أشكرهم على قبولهم تجاوز مواعيد دواهمهم. وسوف نستمر إلى نهاية الجلسة مع المتكلم الأخير على قائمة المتكلمين، وربما آخرين، وملاحظاتي الختامية، بدون خدمات الترجمة الشفوية.

السيدة كيندي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، سأدلي بملاحظات قليلة جداً. وأود فقط أن أقول إن أسئلة صعبة للغاية قد أثيرت اليوم في رأيي. وأعربت الوفود في اعتقادي عن عدد من الحقائق الفعلية اليوم. وأود أن أذكر بزميلنا النمساوي الذي قال إن ١٥ عاماً من الشلل الذي أصاب المؤتمر أمر غير مقبول ولا يمكن تبريره. ونحن نتفق مع ذلك. وأشارت المكسيك إلى أن العمل الحقيقي يسير في أماكن أخرى. وهي حقيقة. واسمحوا لي أيضاً أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة اليوم، وأن أشكر الأمين العام للمؤتمر على الجهود التي يبذلها في التركيز على هذه المسألة، وبطبيعة الحال، الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون على الجهود التي يبذلها. ونحن نشاطركم القلق إلى حد كبير إزاء الشلل الذي حل بهذه الهيئة. ونحن لا نعتقد أن لب المسألة يكمن في المسائل الإجرائية أو في الافتقار إلى الإرادة السياسية؛ بل الحقيقة هي أن هناك صداماً في الآراء السياسية بخصوص الجوهر، على سبيل المثال، "توافق في الآراء ناقص واحد" بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الذي أشار إليه ممثل فرنسا. وهذا الافتقار إلى اتفاق هو الذي حملنا على أن نفكر ملياً وأن نعمل جاهدين على إيجاد سبيل للمضي قدماً عن طريق توافق الآراء.

وما زلنا نعتقد أن مهمة نزع السلاح ذات الأولوية اليوم هي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وستستمر هذه الجهود. وذكرت أن توافق الآراء شرط ضروري بالنسبة إلينا، ولكننا نتفق مع من يقول، على سبيل المثال، إن توافق الآراء بشأن المسائل الإجرائية أسوأ استخداماً في هذه الهيئة. ونتفق أيضاً مع التعليق القائل إنه لا ينبغي رفع سقف الشروط أكثر من اللازم بطريقة من شأنها أن تحول دون المضي قدماً. ومن جهة أخرى، نقول أيضاً إنه لا يمكن خفضها أكثر من اللازم.

وقد سعينا للإبداع والمرونة ودعم الجهود المبذولة من قبيل تلك التي بذلتها الرئاسة المصرية لإيجاد طريق للمضي قدماً، وسوف نواصل المشاركة بصورة بناءة في هذا المجال. ومع ذلك، فالنهج الخفيف الذي استمعنا إلى طرحه اليوم سيكون في الواقع خفيفاً جداً إلى درجة تنعدم موضوعيته.

ونظراً إلى تأخر الوقت، فإنني لن أعلق على بعض الأفكار بشأن الإجراءات والإصلاحات التي ذكرت اليوم. وأعتقد أن بعض هذه الأفكار جدير بالتفكير فيه، ولكن وفدي لا يعتقد أن المسألة تتعلق بالإجراءات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلت به، وأشكرها أيضاً على ما أبدته من مرونة وتفهم في الكلام بدون خدمات الترجمة الشفوية في إطار هذه القيود الزمنية. وبذلك أختتم قائمة المتكلمين. هل يود أي وفد أن يأخذ الكلمة للرد على أي بيانات أخرى؟ وحيث إن الأمر لا يبدو كذلك، نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الدورة القادمة المكرسة لموضوع تنشيط المؤتمر في ٢١ آب/أغسطس.

وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر في يوم الخميس ١٩ حزيران/يونيه على الساعة ١٠/٠٠. وستركز على مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وعلى منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، مع التركيز على نزع السلاح النووي بصورة عامة. وأود أن أشير أيضاً إلى أن معالي وزير خارجية فنلندا، الدكتور إركي تووميويا، سيدلي بيان رفيع المستوى في بداية الجلسة المزمع عقدها على الساعة ١٠/٠٠. رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.